مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 3 آب 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

- الحريديون والمستوطنون ينتصرون على إسرائيل

- للمرة الأولى سيستمع قضاة المحكمة العليا لـ15 التماسا ضد إلغاء سبب المعقولية

- المعركة على خيمة حزب الله

- إيران تكشف عن سفن مزودة بصواريخ يصل مداها إلى 600 كيلومتر

- قلق أميركي من تأثر الجيش الإسرائيلي بالإجراءات القضائية

- نتنياهو يجتمع باللجنة الفرعية المكلفة بمحاربة الجريمة في الوسط العربي

معاريف:

- فرنسا تحاول التوسط بين إسرائيل و"حزب الله"

- 54 إسرائيليا يجمدون تطوعهم في الشرطة

- الحكومة الإسرائيلية تدرس اقتطاع مخصصات مالية من السلطة الفلسطينية وفصل الكهرباء عن الضفة

- "العليا الإسرائيلية" ترفض إخلاء "حومش"

يديعوت احرونوت:

- بنك إسرائيل يرفع مستوى المخاطر على النظام المالي

- أزمة تعيين مدراء عامين لدى الشركات العامة في إسرائيل

- المحكمة العليا ترفض التماسا ضد مستوطنة "حوميش"

- الكنيست ستقر قانونا أساسا يعفي من الخدمة العسكرية

- بن غفير يهاجم قسم التحقيق في الشرطة الإسرائيلية "ماحاش"

- مئات الأطباء يعتزمون مغادرة إسرائيل احتجاجاً على التعديلات القضائية

تايمز أوف اسرائيل:

. المحكمة العليا ترفض التماسا لإخلاء بؤرة حومش الاستيطانية غير القانونية

. تقرير: إغلاق تحقيق في مزاعم تحرش جنسي ضد حسين الشيخ بعد "مبلغ مقابل الصمت"

.رفع السرية عن بروتوكولات تشير إلى أن غولدا مئير درست فكرة إقامة دولة فلسطينية

.اندلاع اشتباكات مسلحة بين قوات السلطة الفلسطينية ومسلحون في جنين

. زوجة مروان البرغوثي تطلق حملة دولية لإطلاق سراحه

* * *

عين على العدو الخميس 3-8-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 12 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.
- **القناة 14** :قوة مشتركة من جولاني ووحدة المستعربين اعتقلت في برقين قرب جنين 6 فلسطينيين بينهم مسؤول في الجهاد الإسلامي.
- **المتحدث باسم جيش العدو"** :صدر اليوم الأربعاء إعلان عن نية هدم المنزل الذي كان يسكن فيه خالد خروشة لضلوعه مع آخرين في تنفيذ عملية إطلاق نار في 26 فبراير 2023 بحوارة وأدت إلى مقتل 2 من المستوطنين."
- **يديعوت أحرونوت** :قضت المحكمة العليا بعدم إخلاء بؤرة حومش شمال الضفة.

- **المتحدث باسم جيش العدو"** :جرت أمس عملية إطلاق نار من سيارة عابرة بالقرب من مفرق الحمرا في منطقة الأغوار وأصيبت مستوطنة بجروح طفيفة نتيجة شظايا وعدة إصابات في السيارة، ونقذت قوات الجيش ملاحقة للمنفذين."

- **حدشوت حموت** :تبادل لإطلاق النار بين مسلحين فلسطينيين والأجهزة الأمنية عند مداخل مخيم بلاطة بعد إزالتها كل الحواجز المخصصة للتصدي لاقتحامات القوات.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **المتحدث باسم جيش العدو"** :قام رئيس الأركان الجنرال هرسي هاليفي أمس بجولة على طول الحدود الشمالية برفقة قائد المنطقة الشمالية اللواء أوري غوردين والعديد من القادة كما أجرى تقييما للوضع الأمني استعرض خلاله القادة الأحداث الأخيرة والإجراءات التي استخدمتها فرقة الجليل لإحباط الأحداث في منطقة الحدود من جهة لبنان."

- **"نير دفوري"-القناة 12 "**:بعد إنشاء خط إنتاج في روسيا، توشك إيران على توقيع اتفاقية إنتاج مشتركة وإنشاء مصنع تجميع للطائرة الانتحارية شاهد 136 على الأراضي البيلاروسية أيضًا."

- **القناة 12"** :نتنياهو" خلال لقائه بالرئيس "الزامبي": "نحن نناقش العديد من الطرق التي يمكننا من خلالها تحسين علاقاتنا لصالح شعبينا."

- **قناة كان** :مستوطن عبر الحدود الأردنية عند منتصف الليل، في الجزء الجنوبي من الحدود، الخلفية غير واضحة ولا يزال معتقلًا في الأردن حتى الآن.

- **قناة كان** :الخارجية الأمريكية تصدر بيانًا شديد اللهجة تدين فيه العنف في الضفة الغربية بشكل عام وتدين عملية إطلاق النار في "معاليه أدوميم" التي أصيب خلالها ستة مستوطنين.

الشأن الداخلي:

- **هآرتس** :ستناقش رئيسة المحكمة العليا "إستر حايوت" والقاضيان "يتسحاك عميت" و"عوزي فوجلمان" اليوم الالتماسات المقدمة ضد قانون التعذر، وهو تعديل لقانون أساس الحكومة، الذي يجعل من الصعب عزل "نتنياهو" إلا بإقرار منه، وفي الالتماسات التي قدمتها "الحركة من أجل نزاهة الحكم" و"حزب إسرائيل بيتنا"، زُعم أن هذا تعديل شخصي "يقوض قاعدة النظام في إسرائيل، وهو انتقال آخر إلى الديكتاتورية.

- **يديعوت أحرونوت** :اعتقلت الشرطة متظاهرا حاول اعتراض موكب بن غفير في تل أبيب.

- **موقع والا** :زار وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" مرتديا الزي العسكري قاعدة تدريب حرس الحدود مع مفوض الشرطة "شبتاي"، خلال الزيارة تم إطلاع بن غفير على القدرات العملياتية والوسائل التكنولوجية والاستخبارية للقوات وقال: "نحن نصنف حرس الحدود كقوة مركزية في بناء الحرس الوطني لإسرائيل."

- **قناة كان"** :بنك إسرائيل" يرفع مستوى الخطر على الاستقرار المالي من متوسط-منخفض إلى متوسط-مرتفع، بسبب التعديلات القضائية.

- **معاريف** :رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" "أفيغدور ليبرمان" يستبعد مرة أخرى إمكانية الجلوس في "حكومة نتنياهو."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **عوفر كسيف** :إن المحكمة العليا تتماشى تمامًا مع سياسة النهب والتطهير العرقي وتهيئ وكرًا آخر للإرهاب، لم يعد ختمًا مطاطيًا، إنه صب الخرسانة الذي يدفن أي تمثيل زائف للسلوك المعقول، يجب على المحكمة الدولية التدخل الفوري وفرض عقوبات على نظام الفصل العنصري.
- **أحمد الطيبي** :قرار مخزٍ للمحكمة العليا بحق سكان برقة يؤسس لنظام فصل عنصري.
- **يوآف غالانت** :تعد الموافقة على اتفاقية مقلاع داود لفنلندا علامة فارقة في عملية تاريخية ستزود شركاءنا بتكنولوجيا دفاع جوي رائدة، هذا يعكس علاقاتنا القوية وتعاوننا الدفاعي مع كل من الولايات المتحدة وفنلندا.
- **"إيتمار بن غفير"** :"أتيت إلى منطقة تل أبيب الليلة من أجل شيئين، لأقول شكراً لرجال الشرطة، ولإيصال رسالة واضحة لهم ولشعب إسرائيل، في فترة ولايتي سيحصلون على دعم كامل."
- **عضو الكنيست "فلاديمير بيليك"** :"تقرير الاستقرار المالي لبنك إسرائيل واضح للغاية في تحذيراته القاسية: قد يتسبب التشريع القانوني في إلحاق الضرر باستقرار المؤسسات المالية في إسرائيل، مع كل ما يعنيه ذلك بالنسبة لمستوى معيشة كل الإسرائيليين."

* * *

مقالات

i24NEWS : إسرائيل: الآلاف في مسيرة تظاهرية في تل أبيب احتجاجا على الإصلاح القضائي

انطلق آلاف الإسرائيليين في تل أبيب مساء يوم أمس الأربعاء في مسيرة ضد الإصلاح القضائي، ملوحين بالأعلام ومرددين شعارات، بمشاركة كبار المسؤولين الذين ألقوا خطابات دعما للتظاهرات . وقال النائب عن حزب العمل جلعاد كاريف إن رسالة الاحتجاجات كانت أن "الغالبية العظمى من الإسرائيليين لا يريدون هذا الانقلاب القضائي"، مشيرًا إلى أن العديد من ناخبي حزب الليكود يعارضونه أيضا. وقال كاريف: "على اليهود في جميع أنحاء العالم أن يدركوا أنهم إذا أرادوا الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل، وإذا كانوا يريدون لأبنائهم وأحفادهم علاقات قوية مع إسرائيل، فعليهم دعم هذه الاحتجاجات". وأضاف أن "أهم شيء بالنسبة لهم هو الانخراط معنا، الكتلة الصهيونية الديمقراطية في اسرائيل."

حذر رئيس نقابة المحامين الإسرائيليين عاميت بيخار من أن الإصلاحات تهدف على "تغيير كل ما نعرفه عن الديمقراطية في إسرائيل"، وسط تأكيده على عظم التحدي الذي يواجهه الشعب الإسرائيلي، بقسمه الذي خرج للاحتجاج.

وافقت الحكومة الإسرائيلية الشهر الماضي على مشروع قانون يحد من قدرة المحكمة العليا على إلغاء القرارات الوزارية التي تعتبر "غير معقولة" من خلال تقليص بند "حجة المعقولية ." وهو ما دفع المواطنين مرة أخرى إلى التظاهر حيث هدد الآلاف من جنود الاحتياط بعدم الامتثال لنداء الخدمة في سلك الاحتياط علما أن أولئك هم الأكثر خبرة في صفوف الجيش.

في المقابل، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية إصدار أمر قضائي وبدلاً من ذلك ستعقد جلسة استماع في أيلول/ سبتمبر . بحال ألغت المحكمة القانون المعدل، فإنها تهدد بحدوث أزمة دستورية بين أفرع الحكومة ما يهدد بإلقاء ظلاله على عمق الصدع الذي شق الصف الإسرائيلي على خلفية هذه التعديلات. وأكد القادة في الحكومة الإسرائيلية، بمن فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ، للإسرائيليين أن هذه الخطوة لن تضر بالديمقراطية الإسرائيلية بل ستقويها.

* * *

i24NEWS : المحكمة العليا تنظر في إلغاء قانون تعذّر رئيس الوزراء عن القيام بمهامه

تعقد المحكمة العليا في إسرائيل برئاسة ثلاثة قضاة هم رئيسة المحكمة إستر حايوت ونائب الرئيس عوزي فوغلمان والقاضي يتسحاك عميت، اليوم الخميس، جلسة استماع بشأن الالتماسات التي تسعى إلى إبطال تعديل القانون الأساسي: الحكومة، الذي يتطرق إلى عزل رئيس الوزراء على خلفية تعذره عن القيام بمهامه فقط لأسباب جسدية وعقلية .

أقر الائتلاف الحكومي في آذار المنصرم "التعديل رقم 12"، الذي قلص ذريعة التعذر في القانون. وفقًا لتعديل القانون، لن يتم عزل رئيس الوزراء عن منصبه إلا في حالة الإعلان عن نفسه أنه غير قادر جسديًا أو عقليًا على أداء واجباته، أو في حالة طلب 75٪ من أعضاء الحكومة ذلك رغما عنه وهو ما سيتطلب طرح الطلب للتصويت في الكنيست وموافقة 80 نائبا. وفي وقت سابق، اشارت محكمة العدل العليا إلى أن المخول بالإعلان عن عدم أهلية رئيس الوزراء هو المستشار القضائي للحكومة وأن ذلك ممكن بحال تورط الرئيس بقضايا جنائية .

تجدر الإشارة إلى أن القانون لم يتطرق حتى التعديل الأخير إلى أسباب الإقدام على عزل رئيس الوزراء، ويأتي هذا التعديل ليطلب من المحكمة العليا تقديم تفسير لمسالة التعذر وتحديد متى يمكن إشهاره ومن هو المخول بإعلان ذلك. وينص مشروع القانون الذي وضعه الائتلاف على منع المحكمة من التعامل مع طلبات الإعلان عن "عزل رئيس الوزراء" على خلفية عدم أهليته القيام بمهامه، فضلا عن أن الإعلان عن عجز رئيس الوزراء لن يكون ممكنا إلا في حالة العجز الجسدي أو العقلي لرئيس الوزراء عن أداء مهامه. ويدعي الائتلاف أن الغرض من الاقتراح الجديد هو منع إساءة استخدام القانون الحالي لإفشال إرادة الناخب، ويهدف إلى زيادة اليقين والاستقرار .

تحدث إلى I24NEWS المختص في الشأن الإسرائيلي شكيب شنان عن عمق الأزمة الدستورية التي تعيشها إسرائيل اليوم، وأشار إلى أن "أهلية نتنياهو غير خاضعة للجدل قانونيا، لو كان عكس ذلك لكانت لجنة الانتخابات المركزية لمنعت منه تشكيل حكومة ولكانت الكنيست منعت ذلك. المشكلة الأصعب هي الاتفاقية بين نتنياهو وبين النيابة العامة أنه يُمنع أن يتدخل في قضايا تشريع يكون لها صلة مع عملية محاكمته، كالتأثير على القضاة . ونوه شنان إلى أن مظاهرة أمس تواجد فيها عدد كبير من القضاة المتقاعدين وأكثر من أربعة وزراء قضاء سابقين وجميعهم يقول إنه يجب إلغاء القانون لمنع نتنياهو من الهروب من الخضوع لمعايير عملية "الأهلية". ووفقا لنص القانون المتعلق بعدم أهلية الشخص بمزاولة الشخص مهام رئيس الحكومة- فإن نتنياهو غير موجود هناك، أجمل المحلل.

* * *

i24NEWS : إسرائيل: سكرتير الحكومة يقترح قانون أساس يعفي طلاب المدارس الدينية من التجنيد الإلزامي

قال سكرتير الحكومة يوسي فوكس (الأربعاء) إنهم يواصلون العمل على صياغة قانون يعفي من يدرس التوراة من التجنيد ويسمح بتجنيد من لا يدرس التوراة"، وفق النشر في واينت. وجاءت أقوال فوكس خلال حديث مع إحدى الصحف المتدينة وأوضح "سيتم سن قانون يكون محصنا بوجه المراجعة القضائية، وبالتالي فإن الفكرة هي سن قانون أساس للتجنيد يتجاوز محكمة العدل العليا. وقال متابعا "نأمل أن يكون هناك اتفاق على أن المحكمة العليا لا ينبغي أن تتدخل في القوانين الأساسية. إذا كانت هناك حاجة إلى قانون أساس لدراسة التوراة، فسنخوض في نقاشها. والفكرة هي أننا لن نضطر إلى الذهاب إلى المحكمة العليا في أوقات متقاربة." ولفت سكرتير الحكومة إلى أن الرئيس يتسحاك هرتسوغ تطرق في خطة التسوية التي اقترحها في بداية الصراع حول وجوب تمرير التعديلات القضائية من عدمها والتي شقت الصف الإسرائيلي إلى قضية التجنيد واقترح وقتئذ أن يتم ترتيب مسألة الإعفاء من التجنيد ضمن مسار الخدمة الوطنية بدل الخدمة العسكرية بإطار قانون أساس بحيث يكون محصنا بوجه الرقابة القضائية. وتابع "صحيح أن الائتلاف رفض ورقة التسوية تلك لكن هناك اتفاق على أن قانون التجنيد سيكون محصنًا من المراجعة القضائية."

في دفاعه عن طرحه قال يوسي فوكس: "المساواة الحقيقية لا تعني المقارنة بين مقاتل وطالب (يدرس الـ) توراة، بل النظر إلى مصلحة الدولة من منظور أوسع. والأخذ بعين الاعتبار ما هو جيد لدولة إسرائيل. إذا أردنا أن يندمج المتدينون المتزمتون في سوق العمل، علينا أن نخفض سن الإعفاء، الذي يقف حاليًا عند 26 عامًا، إلى 21 أو 22 عامًا. عندئذ، "كل من ينهي دراسته في مدرسة دينية ويريد الخروج للعمل سيكون قادرًا على القيام بذلك. وهو لا يخرج إلى سوق العمل قبل أن يفعل أقرانه الذين خدموا في الجيش، لكنه لا يزال يخرج ويندمج في عالم العمل."

أكد المتحدث أن الفكرة التي يطرحها أي "دخول المتدينين المتشددين سوق العمل في سن مبكرة، سيؤدي إلى دخولهم بشكل واسع إلى سوق العمل وسيترجم ذلك خلال عقدين إلى عشرات المليارات التي ستضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل. سنقدمها كهدف نبيل، وسننشر أيضًا جداول وزارة المالية، وبالتالي سنحقق كلا الهدفين. من ناحية، نعتز ونكافئ أولئك الذين يخدمون في الجيش، ومن ناحية أخرى، سنسمح للطلاب (التوراة) بمواصلة الدراسة، وبالنسبة لأولئك الذين لا يريدون البقاء في مدرسة دينية، سنسمح لهم بالاندماج في سوق العمل."

من الجدير ذكره، أن الاتفاق الائتلافي الموقع مع حزب يهدوت هتوراة لحل أزمة قانون التجنيد ينص على أن تنجز الحكومة العمل على قانون أساس ينظم وضع طلاب التوراة حتى قبل إقرار الميزانية .لكن التأخير في الدفع بالقانون قدما، دفع عضو الكنيست الحاخام موشيه روت، الأسبوع الماضي، إلى وضع مشروع قانون خاص حول هذا الموضوع على طاولة الكنيست.

وسارع الليكود إلى التوضيح أن قانون أساس دراسة التوراة المقترح ليس على جدول الأعمال وهو ما أغضب الحليف في الحكومة يهدوت هتوراة وجعله يهدد رئيس الوزراء بين العمل على إقرار التخلص من فقرة التغلب وهي تعديل قضائي آخر يندرج على قائمة التعديلات القضائية وبين سن قانون أساس الإعفاء من التجنيد.

* * *

i24NEWS : تقرير إسرائيلي يحذر من أن إيران تساعد سوريا على تطوير أسلحة كيميائية متقدمة لاستخدامها في المستقبل

لا يمكن استبعاد استخدام حزب الله للأسلحة الكيماوية في المواجهة القادمة مع إسرائيل

في تقرير نُشر يوم الأربعاء، أشار باحثون إسرائيليون إلى أن إيران تساعد سوريا في بناء ترسانتها من الأسلحة الكيماوية والمتقدمة لاستخدامها المحتمل من قبل الجمهورية الإسلامية ووكلائها إضافة إلى روسيا . واستعرض كل من تال بئيري رئيس قسم أبحاث مركز ألما، وخبير الاستخبارات تيدي سابير مثل هذه المزاعم في تقريرهما الخاص بعنوان "خطر الأسلحة الكيميائية أو المتقدمة التي تنتهي في أيدي وكلاء المحور الإيراني." وقال الباحثان إن إيران تركز من خلال مركز الدراسات والبحوث العلمية الموجود في سوريا على تطوير وتصنيع صواريخ دقيقة وقاذفات وصواريخ كروز وطائرات بدون طيار.

تأسس مركز الدراسات والبحوث العلمية في سوريا عام 1971، وهو منظمة حكومية هدفها المعلن هو تعزيز وتوجيه وتنسيق الأنشطة العلمية في سوريا. توظف حوالي 20000 شخص، معظمهم من الباحثين والمهندسين والضباط العسكريين من مختلف التخصصات . وتنتشر مرافق المركز في جميع أنحاء سوريا وتضم مجموعة متنوعة من المعاهد والمصانع والمواقع الصناعية. ووفقًا لبئيري وسابير، يعمل مركز الدراسات والبحوث العلمية في سوريا أيضًا كصناعة عسكرية وطنية في سوريا وهو مسؤول عن البحث والتطوير والإنتاج العسكري للأسلحة المتقدمة والكيميائية والبيولوجية والنووية المحتملة.
وبالنسبة لإيران، يُنظر إلى مركز الدراسات والبحوث العلمية في سوريا باعتباره "محرك نمو لتطوير وإنتاج أسلحة تقليدية حديثة تعتمد على التكنولوجيا الإيرانية على الأراضي السورية"، كما قال بئيري وسابير. وترى طهران أن عمليات المركز تختزل وتحافظ على لوجستيات نقل الأسلحة من إيران، "وهو أمر أكثر أهمية للإضرار / التعطيل والعرقلة."

بعبارة أخرى، يشير التقرير إلى أن مركز الدراسات والبحوث العلمية في سوريا هو "جزء لا يتجزأ من البنية التحتية لممر الأسلحة للوكلاء في سوريا ولحزب الله في لبنان، مع منشآت تعمل كـ"مصانع إنتاج "للجماعة الإرهابية" يتم توجيهها والإشراف عليها بواسطة الخبرة الإيرانية." وفي الوقت نفسه، يتمتع المركز أيضًا بخبرة وفهم واسعين لتطوير الأسلحة الكيماوية وإنتاجها، كما أشار بئيري وسابير، متهمين الرئيس السوري بشار الأسد بتعزيز وتطوير "قدرات كيميائية واسعة النطاق لتوليد الردع في مواجهة إسرائيل."

على الرغم من أن النظام السوري ادعى أنه قدم جميع أسلحته الكيماوية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كجزء من إجراءات نزع الأسلحة الكيماوية لعام 2013، فقد اتهمت دمشق من قبل هيئات رقابة دولية باستخدام أسلحة كيماوية على مدار 12 عامًا من الحرب الأهلية. وخلص بئيري وسابير في تقريرهما إلى "تقديرنا أن النظام السوري يمتلك الآن قدرات كيميائية واسعة." ويعتبر النظام السوري مخزون الأسلحة الكيماوية الذي بحوزته وما يمثله من خطر، ضمانة لبقائه. عند الرغبة، بإمكان المحور الشيعي الراديكالي بقيادة إيران بشكل عام وحزب الله بشكل خاص الاستفادة من هذه القدرة. لا يمكن استبعاد استخدام حزب الله للأسلحة الكيماوية في المواجهة القادمة مع إسرائيل."

* * *

i24NEWS : بنك إسرائيل يحذر من أن عدم اليقين النابع عن محاولات الإصلاح القضائي يشكل خطراً على الاقتصاد

نشر بنك إسرائيل الأربعاء تقريره للنصف الأول من عام 2023، الذي يسلط الضوء على فترة من التقلبات المالية، لا سيما أن عدم اليقين المحيط بالإصلاح القضائي للحكومة الإسرائيلية أدى إلى زيادة علاوة المخاطرة في البلاد . ووفقًا للمؤسسة الإسرائيلية، فقد أدى ذلك أيضًا إلى انخفاض سعر الصرف، وارتفاع التضخم، وعدم الاستقرار في كل من أسواق الصرف الأجنبي والأسواق المالية. كما حذر بنك إسرائيل من أن تكثيف تعديلات أسعار الفائدة بموازاة الإصلاح القضائي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل للنظام المالي على المدى المتوسط. ومع ذلك، وصف التقرير النظام المالي الإسرائيلي بأنه مستقر، معترفًا بمرونة البنوك المحلية وشركات التأمين والقطاع الأسري.

خلال شهري شباط وآذار، ارتفعت علاوة المخاطرة بينما انخفضت قيمة الشيكل الإسرائيلي. وانخفض مؤشر تل أبيب 125 بنسبة 2.1 في المائة والشيكل بنسبة 2.7 في المائة مقابل الدولار. وحذر بنك إسرائيل من التأثير متوسط المدى لهذه التغييرات، والذي يمكن أن يشمل تدهور معنويات المستثمرين وجاذبية الاقتصاد. ومن بين المخاطر المستقبلية ، أشار البنك إلى احتمال حدوث انخفاض في الاستثمار الأجنبي وتراجع في مصداقية صانعي القرار. كما أثر ارتفاع أسعار الفائدة على حاملي الرهن العقاري، مع زيادة ملحوظة في الأقساط الشهرية.

أثار تقرير بنك إسرائيل ردود فعل مختلفة، لا سيما من طرف مجموعة الاحتجاج في قطاع التكنولوجيا الفائقة، التي أعربت عن قلقها باتهامها حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بـ "تدمير الاقتصاد الإسرائيلي". كما أعربت المنظمات الدولية عن مخاوفها، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووكالات التصنيف الرئيسية.

* * *

i24NEWS : المغرب وإسرائيل: تضاعف حجم التبادل التجاري في النصف الأول من عام 2023 بزيادة قدرها 96.43 في المئة

بلغ حجم التبادل التجاري بين المغرب وإسرائيل 38.5 مليون دولار في النصف الأول من عام 2023، بزيادة قدرها 96.43 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2022 بحسب بيانات المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء . وأشار معهد إبراهيم اتفاقات السلام (AAPI)في أحدث إصدار له إلى استخدام أرقام من مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، وتتعلق آخر الأرقام التي نشرتها الأخيرة بشهر حزيران/ يونيو المنصرم، حيث بلغت التجارة بين البلدين 6 ملايين دولار، بزيادة قدرها 62.16 في المئة مقارنة بشهر /يونيو/ حزيران من عام2022. وللمقارنة، بلغت التجارة بين إسرائيل والإمارات 259.9 مليون دولار. في يونيو/حزيران 2023، على الرغم من انخفاض بنسبة 14.25 في المئة عن يونيو/حزيران 2022.

وبلغ حجم التجارة مع مصر 27.1 مليون دولار في يونيو/حزيران 2023 ، بزيادة طفيفة بلغت 3.83 في المئة مقارنة بشهر يونيو/حزيران 2022. أما التجارة مع الأردن فقد بلغت 40.5 مليون دولار في يونيو/حزيران 2023 ، رغم أنها سجلت انخفاضًا بنسبة 7.74 في المئة مقارنة بشهر يونيو/حزيران 2022. تسلط هذه الأرقام الضوء على أن التجارة بين المغرب وإسرائيل لا تزال أقل بكثير من تلك مع دول أخرى في المنطقة، على الرغم من الزيادة الملحوظة التي سجلت خلال عام 2023. ومع ذلك، فإن نمو

هذه التبادلات يُظهر تقدمًا إيجابيًا في شراكتهما الاقتصادية، وهي علامة على إمكانات أكبر للتنمية الاقتصادية بين البلدين في المستقبل، كما أشار رئيس غرفة التجارة الإسرائيلية سابقًا يهودا لانكري.

من هذا المنظور، فإن اتفاقية التجارة الحرة بين الرباط وتل أبيب ينتظرها المحترفون بشدة. مثل هذه الآلية من شأنها أن تكون حافزا حقيقيا للتجارة وستكون بمثابة محفز اقتصادي لكلا البلدين. وللتذكير، بلغ حجم التبادل التجاري بين المغرب وإسرائيل نحو 180 مليون دولار في عام 2022 ، بزيادة 160 في المئة مقارنة بالسنة المالية 2020. وبلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب حوالي 40 مليون دولار، معظمها في المواد الكيميائية (43 في المئة) والأدوات الآلية (19 في المئة) ومنتجات النقل (15 في المئة). وصدر المغرب ، من جهته ، إلى إسرائيل في عام 2022 ما مجموعه 140 مليون دولار، ولا سيما منتجات النسيج (59 في المئة) والمنتجات الطازجة والمنتجات الغذائية (36 في المئة).

* * *

i24NEWS : فنلندا تشتري نظام الدفاع الإسرائيلي "مقلاع داوود" بموافقة أميركية

أعلنت وزارة الأمن الإسرائيلية، يوم الأربعاء، أن الولايات المتحدة وافقت على بيع نظام الأسلحة الإسرائيلي "مقلاع داوود" لفنلندا . وبحسب البيان الرسمي فإن "وزارة الدفاع الإسرائيلية تعرب عن امتنانها للحكومة الأمريكية لموافقتها على عملية البيع التاريخية لنظام الدفاع - الذي طورته إسرائيل والولايات المتحدة بشكل مشترك - إلى دولة ثالثة." وأضافت الوزارة أنه عند الحصول على موافقة واشنطن، ستشارك وزارتا الدفاع في إسرائيل وفنلندا في حفل توقيع لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية التي تبلغ قيمتها 346 مليون دولار. ستقوم شركة Rafael Advanced Systems الإسرائيلية لتكنولوجيا الدفاع بتسليم نظام الأسلحة.مقلاع داوود"David's Sling" /"، المعروف أيضًا باسم الصولجان السحري"Magic Wand"، قادر على اعتراض المقذوفات والصواريخ على مدى يصل إلى 185 ميلاً.

بموجب اتفاقية الشراء، تشمل الصفقة نظام الصواريخ الاعتراضية الإسرائيلي الأمريكي المنتج بشكل مشترك ومنصات إطلاق صواريخ وأنظمة رادار إسرائيلية الصنع. سيتم تطوير النسخة الفنلندية من النظام بشكل مشترك من قبل الصناعات الإسرائيلية والأمريكية، وسيتم دمجها في أنظمة القيادة والتحكم الفنلندية.

قال وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت: "الموافقة التي منحتها الحكومة الأمريكية ... تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق اتفاق تاريخي بين إسرائيل وفنلندا." وتابع: "بفضل التقنيات الرائدة التي طورتها أذكى العقول في صناعة الدفاع مثل مقلاع داوود، نحن قادرون على تعزيز علاقاتنا مع البلدان في جميع أنحاء العالم، وتعزيز أمننا، وتعزيز مكانة إسرائيل العالمية."أنا واثق من أن هذه الاتفاقية ستشكل علامة فارقة جديدة في التعاون بين بلدينا من شأنها تحسين استجابتنا للتهديدات العالمية والإقليمية".

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المحكمة العليا ترفض التماسا لإخلاء بؤرة حومش الاستيطانية غير القانونية

بقلم جيريمي شارون

قررت محكمة العدل العليا، الأربعاء، رفض التماس يطالب بإزالة بؤرة حومش الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، ووجدت أن نقلها من أراض فلسطينية خاصة لبى مطالب أصحاب الأراضي الفلسطينيين في المنطقة لاستعادة امكانية الوصول إلى أراضيهم. ومع ذلك، فإن المحكمة العليا لم تحكم في شرعية البؤرة الاستيطانية الجديدة، التي رغم أنها مبنية على أراض تابعة للدولة إلا أنها شيدت دون تصاريح بناء، وضد تخصيص استخدامات الأرض لقطعة الأرض التي شيدت عليها، ودون التصريح الحكومي اللازم لإنشاء مستوطنة جديدة. وأشاد وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي يتمتع بسلطة على القضايا المدنية في الضفة الغربية بصفته وزيرا إضافيا في وزارة الدفاع، بالقرار وشكر وزير الدفاع يوآف غالانت على مساعدته في نقل بؤرة حومش الاستيطانية وشرعنتها.

ونددت منظمة "يش دين"، التي تمثل أصحاب الأراضي الفلسطينيين، بالقرار وقالت إنه يصرح بحكم الأمر الواقع بإقامة مستوطنة حومش جديدة ويشهد على "حكم الابرتهايد" في الضفة الغربية.

سعى ملاك الأراضي الفلسطينيون لسنوات إلى إزالة البؤرة الاستيطانية، التي تتكون أساسا من معهد ديني، من أراضيهم الخاصة، والتي وافقت الدولة على إخلائها في عام 2022 في ظل الحكومة السابقة وأصدرت المحكمة العليا أمرا مؤقتا بإخلائها في يناير 2023. وفي مايو من هذا العام، سمح غالانت لنشطاء من المستوطنين بالتنسيق مع مجلس السامرة الإقليمي ببناء معهد ديني جديد في منتصف الليل على قطعة أرض منفصلة من أراضي الدولة وعلى بعد مسافة قصيرة من الموقع الأصلي للبؤرة الاستيطانية. وذكرت وسائل إعلام عبرية في ذلك الوقت أن سموتريتش مارس ضغوطا لضمان استمرار البناء، لكن مكتبه رفض التعليق على هذه المسألة.

وكما اعترفت الدولة في ردها الأخير للمحكمة العليا، فقد أقيم هذا المبنى دون تصاريح بناء وبما يتعارض مع استخدام الأرض المحدد في المنطقة. كما أشار رد الدولة إلى أن غالانت أصدر تعليماته لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي بالسماح بدخول وحدات البناء الجاهزة وآلات تحريك التربة الثقيلة إلى الموقع لبؤرة حومش الاستيطانية الجديدة لتمكين بناء المعهد الديني الجديد. وكان من المقرر أن تستمع المحكمة إلى المرافعات الشفوية في القضية يوم الخميس، لكن مساء الأربعاء قضت بأنه تم تلبية مطالب الالتماس الأصلي المقدم في 2019 وبأنه يمكن حذفها.

جادلت منظمة يش دين في التماسها الأخير للمحكمة بأنه ينبغي على المحكمة أن تحكم بأن المعهد الديني الجديد غير قانوني أيضا بسبب انتهاكات القانون الإسرائيلي التي ارتكبت عند إنشائه، وبسبب التدخل الإشكالي لوزراء الحكومة الذين أمروا رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بالموافقة على البناء، رغم أن القائد العسكري للمنطقة هو المسؤول عن مثل هذه القرارات. كما أشارت المنظمة إلى أن المستوطنات الجديدة تتطلب تصريحا من مجلس الوزراء، وهو ما لم تحصل عليه بؤرة حومش الاستيطانية التي تم نقلها.

جادلت الدولة بأن المعهد الديني القديم الذي أقيم على أرض فلسطينية خاصة قد أزيل بالكامل الآن وأن ملاك الأراضي الفلسطينيين لديهم الآن حق الوصول الكامل إلى أراضيهم. وأقرت بأن الطريق الذي يوفر الوصول إلى المعهد الديني الجديد يمر

عبر أراض فلسطينية خاصة، لكنها جادلت بأن الالتماس الأصلي لم يتطرق إلى هذه الأرض وأن الطريق المعني كان قائما "منذ عقود."

في قرارهم، حكم قضاة المحكمة العليا استر حايوت وعوزي فوغلمان وياعل فيلنر أنه بما أنه تم الآن إخلاء الأرض الفلسطينية الخاصة، فلقد تم حل جوهر القضية. وأشاروا إلى أن طريق الوصول مبني على أرض فلسطينية خاصة، وأن الوجود العسكري للجيش الإسرائيلي بالقرب من موقع حومش الجديد يقع أيضا على أرض فلسطينية خاصة، لكن هذه الأراضي لم تكن موضوع الالتماس الأصلي من قبل أصحاب الأرض أو أمر الإخلاء المؤقت الذي أصدرته المحكمة في يناير.

كما قضت المحكمة بأن "هناك تغيير في الوضع الوقائعي" لوصول ملاك الأراضي الفلسطينيين إلى أراضيهم بعد إخلاء بؤرة حومش الاستيطانية القديمة، مما يعني ضمنا أن القضاة أصبحوا مقتنعين الآن بإمكانية وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم. وأضافت المحكمة: "لم نغفل عن ادعاءات الملتمسين بشأن شرعية الوضع الجديد، نتيجة نقل موقع المعهد الديني إلى أراضي الدولة، لكن هذه الادعاءات تتجاوز الالتماس الحالي." وقالت المحكمة إنه يمكن معالجة مثل هذه الادعاءات بشكل منفصل.

وهاجمت يش دين بشدة القرار وقضاة المحكمة العليا أنفسهم، وقالت إنهم فشلوا في دعم الحقوق الديمقراطية للفلسطينيين، بينما يتم اعتبار المحكمة نفسها كرمز للديمقراطية الإسرائيلية من قبل حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة التي نشأت في السبعة أشهر الماضية.

وقالت المنظمة في بيان للصحافة "بينما يقاتل الشعب في جميع أنحاء إسرائيل لحماية المحكمة العليا كرمز للديمقراطية، أثبت القضاة اليوم أنه بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية لا يوجد مدافع ولا قانون، وأن القوة في الأراضي المحتلة محقة." وأضافت "هذا القرار المخزي من قبل قضاة المحكمة العليا هو دليل آخر على حكم الأبرتهايد الذي تم تأسيسه في المناطق والذي أصبح هو القاعدة، بموافقة محكمة العدل العليا."

وقال سموتريتش في أعقاب صدور القرار إن هذا "يوم مهم لحومش ولكل المستوطنات"، مضيفا أن الحكومة "تضفي الشرعية على المعهد الديني وعلى السيطرة اليهودية على حومش." وأضاف وزير المالية "أود أن أشكر وزير الدفاع غالانت والإدارة المدنية على العمل المشترك من أجل حومش ومن أجل المستوطنات."

وأشاد يوسي دغان، رئيس المجلس الإقليمي السامرة، السلطة المحلية التي تقع حومش ضمنها في شمال الضفة الغربية، بالقرار وقال إنه سيؤدي إلى إعادة الاستيطان في ثلاث مستوطنات أخرى في المنطقة التي تم إخلاؤها مع حومش بموجب شروط فك الارتباط في عام 2005. وقال إن "المستقبل هو العودة إلى المستوطنات في شمال السامرة وإعادة بناءها"، في إشارة إلى مستوطنات حومش وغانيم وكاديم وسا-نور التي تم إخلاؤها جميعها في عام 2005.

في مارس، ألغت الحكومة القانون من عام 2005 الذي يأمر بإخلاء تلك المستوطنات كجزء من خطة فك الارتباط عن غزة في ذلك العام. وقال دغان "هذه خطوة أخلاقية ضخمة لا مثيل لها في الطريق إلى تصحيح المسار التاريخي، وفي الطريق إلى إعادة بناء المستوطنات في شمال السامرة. بعد ثمانية عشر عاما على جريمة النفي وحماقة اقتلاع المستوطنات في شمال السامرة،

يتقدم شعب إسرائيل اليوم بخطوة مهمة أخرى على طريق التصحيح." وأضاف "على حكومة إسرائيل الآن أن تكمل العملية وأن تطبق القانون على جميع المستوطنات في شمال السامرة، وأن تأمر بإعادة بناء حومش وسا-نور وغانيم وكاديم."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: خبير إسرائيلي يحذر: بإمكان السعودية تحويل برنامجها النووي المدني إلى عسكري

حذر مسؤول كبير سابق في هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية من أن الموافقة على مطالبة المملكة العربية السعودية بالسماح لها ببناء محطة للطاقة النووية كجزء من اتفاق التطبيع مع إسرائيل قد تخلق سابقة دولية خطيرة وتؤدي عمليا إلى سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط. قال أريئل (إيلي) ليفيت، الذي شغل منصب النائب الأول للمدير العام للسياسات في هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية من 2002 إلى 2007، لموقع "زمان يسرائيل" العبري التابع لـ"تايمز أوف إسرائيل" يوم الإثنين: "لا يهم كم عدد الضمانات التي نحصل عليها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية."

وضعت السعودية بحسب تقارير ثلاثة شروط لتوقيع اتفاقية تطبيع مع إسرائيل – الوصول إلى تكنولوجيا الدفاع الأمريكية المتقدمة مثل نظام صواريخ "ثاد"، وإنشاء تحالف دفاعي مع الولايات المتحدة، والحصول على ضوء أخضر لتطوير طاقة نووية لأغراض مدنية. وبالنسبة للمطلب الأخير، قال مستشار الأمن القومي تساحي هنغبي يوم الإثنين إن موافقة إسرائيل لن تكون مطلوبة. وقال هنغبي لهيئة البث الإسرائيلي "كان" إن "عشرات الدول تدير برامج نووية مدنية. هذا ليس شيئا يعرّض هذه الدول أو جيرانها للخطر"، مضيفا أن المسألة ستكون فقط بين واشنطن والرياض.

وقال ليفيت، النائب السابق لمدير هيئة الطاقة الذرية، إنه لا توجد مشكلة في المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة طالما يتم صيانتها بشكل صحيح، لكنه أضاف: "إذا حدث فشل أمني أو تشغيلي، يمكن أن يكون هناك تداعيات بيئية هائلة. نحن نعلم هذا من عدة حوادث في الماضي ، مثل تشيرنوبيل وفوكوشيما "- حادثتا تسريبات إشعاعية خطيرة في أوكرانيا في عام 1986 واليابان في عام 2011. وقال: "إذا قامت السعودية ببناء مفاعل، فلا يمكنها وضعه إلا بالقرب من البحر الأحمر، لأن المفاعل يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه للتبريد، وإذا حدثت كارثة أو هجوم إرهابي هناك، فلن يكون الأمر بسيطا – بالنسبة لنا أيضا، لأننا لسنا بعيدين عنهم." وأشار ليفيت إلى أن إسرائيل تخشى أيضا من احتمال تحويل مفاعل مدني إلى استخدامات عسكرية. وقال إن أكبر مشكلة في طلب الرياض هي أنهم "غير مكتفين بمفاعلات لأغراض الطاقة، ولكنهم معنيون أيضا ببرنامج لتخصيب اليورانيوم. هذا الجزء هو الجزء الأكثر إشكالية وحساسية في الصفقة التي قد تكون قيد الإعداد حاليا."

إذا حدث هذا، "فهناك مشكلتان: الأولى، جعل السعودية موازية لإيران من حيث تطوير برنامجها النووي. ثانيا، يفتح ذلك صندوق باندورا بالنسبة للأمريكيين"، على حد قول ليفيت، لأنه" إذا سُمح للسعودية بفعل ذلك، فسيخلق ذلك سابقة دولية إشكالية." والتزمت دول أخرى في الشرق الأوسط، مثل الإمارات العربية المتحدة، للولايات المتحدة باستخدام مفاعلاتها النووية للأغراض المدنية فقط، والتخلي عن تخصيب اليورانيوم أو البلوتونيوم ، فيما أصبح يُعرف باسم "المعيار الذهبي" لمنع انتشار الأسلحة النووية. وقال ليفيت إن طموحات السعوديين النووية تُعزى إلى رغبة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في ترسيخ نفسه كقائد في المنطقة، قبل الإمارات وإيران.

تطرح مطالب بن سلمان معضلة للولايات المتحدة، فالرئيس الأمريكي جو بايدن معني من جهة بإبرام صفقة مع الزعيم السعودي من أجل تحقيق إنجاز جيوسياسي مهم قبل انتخابات 2024 من خلال حمل السعوديين على توقيع اتفاق تطبيع مع إسرائيل مقابل تقديم إلأخيرة لتنازلات بشأن القضية الفلسطينية، بحسب ليفيت.

من جهة أخرى، يصر بعض أعضاء الكونغرس، ومعظمهم من الجمهوريين ولكن حتى الديمقراطيين مثل عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيو جيرسي بوب مينينديز، على الحفاظ على "التفوق العسكري النوعي" لإسرائيل في تكنولوجيا الدفاع، وقد لا يوافقون على طلب السعودية دون موافقة إسرائيلية مسبقة.

وقال ليفيت إن أحد الحلول الممكنة يمكن أن يكون بناء مصنع لتخصيب اليورانيوم يملكه الأمريكيون على الأراضي السعودية، مضيفا أنه تتم مناقشة العديد من الحلول الإبداعية من هذا النوع. ومع ذلك، إذا سمحت الولايات المتحدة للسعودية بالمضي قدما، فهناك خطر ملموس من اندلاع سباق تسلح نووي في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وهناك أنظمة دكتاتورية تنضم إلى هذا السباق – في ما تُعتبر أسوأ الأخبار بالنسبة لإسرائيل ولدول أخرى في المنطقة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رفع السرية عن بروتوكولات تشير إلى أن غولدا مئير درست فكرة إقامة دولة فلسطينية

الوثائق تظهر أن رئيسة الوزراء السابقة فكرت جديا في احتمال تشكيل كيان فلسطيني على رغم تصريحاتها العامة

نظرت رئيسة الوزراء السابقة غولدا مائير في إمكانية تشكيل دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل بعد ثلاث سنوات من حرب "الأيام الستة" ، كما تظهر البروتوكولات التي نشرتها صحيفة "هآرتس" يوم الإثنين، والتي سلطت ضوءا جديدا على رئيسة الوزراء التي عُرفت بتصريحها الشهير: "لا يوجد شيء اسمه الفلسطينيون." وفي الشهر الماضي، رفعت هيئة أرشيف دولة إسرائيل السرية عن نصوص لاجتماع عقدته مئير في أكتوبر 1970 مع وزراء كبار، من ضمنهم وزير الدفاع موشيه ديان ووزير التربية والتعليم يغال ألون، تم خلاله مناقشة احتمال اقامة دولة فلسطينية. وقالت مئير في مستهل الجلسة: "سيكون من الضروري ترك خيار لعرب يهودا والسامرة لكسب تقرير المصير في مرحلة لاحقة، متى وإذا ناسبهم ذلك"، مضيفة: "بكلمات أخرى، ستكون هناك دولة أخرى [إلى جانب إسرائيل]." لكن مئير أقرت بأن مثل هذا الاحتمال سيكون متطرفا، كما أنها أشارت إلى أنه لا يهمها ما سيكون اسم البلد.

يُظهر البروتوكول أن مئير اعتبرت ترتيبات سياسية محتملة لدولة فلسطينية: كدولة عضو في كونفدرالية مع إسرائيل أو الأردن أو كليهما، أو كدولة مستقلة تماما. ومع ذلك، بدت رئيسة الوزراء قلقة من هذه السيناريوهات، وقالت إن مثل هذه الترتيبات ستقام بهدف القضاء على إسرائيل.

ومن المثير للاهتمام، أن الاجتماع عُقد بعد أسابيع فقط من "أيلول الأسود"، الصراع الذي دام شهرا بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية، والذي شهد طرد منظمة التحرير إلى لبنان ووصولها إلى واحدة من أضعف المراحل في تاريخها.

ومع ذلك، قالت مئير إنه "إذا أصبح [رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات] رئيسا للحكومة الأردنية فسنتفاوض معه. عرفات كرئيس لمنظمة إرهابية – لا. لكن إذا أصبح رئيس حكومة سيمثلها كفلسطيني، فلا بأس بذلك."

يستمر البروتوكول بمناقشة تفاصيل دولة فلسطينية محتملة، حيث رفضت رئيسة الوزراء تماما فكرة أن تكون القدس عاصمة لهذا البلد. وأوضحت مئير أن "حرب الاستقلال" الإسرائيلية سمحت لإسرائيل بتقديم الحد الأدنى من التنازلات في حالة التفاوض مع الفلسطينيين. وقالت: "لماذا تُعتبر يافا أقل فلسطينية من أي مكان آخر؟ وهي كانت في أرضهم. هل سنعطيها لهم؟ أنا على استعداد للصلاة ولشكر الله على أنهم أعلنوا الحرب ضدنا في 1948"، مضيفة: "كيف كنا سنعيش مع ذلك؟ أنا لا أعرف، ولكن في النهاية، لم نكن نحن من أعلن الحرب."

ومثل مئير، كان الوزراء الآخرون متقبلين للفكرة ولكن بحذر شديد، حيث قال ألون إنه لا ينبغي إصدار "وعد بلفور" حول هذا المسألة – في إشارة إلى بيان عام 1917 الذي أعلنت فيه الحكومة البريطانية دعمها لتأسيس "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين الانتدابية الخاضعة للحكم العثماني. وقال قائد تنظيم "البلماح" السابق: "أنا لا اقترح تشجيع دولة فلسطينية، وإنما، على المدى الطويل، عقد سلام يبقي الخيارات مفتوحة."

والجدير بالذكر أن ألون قال أيضا إن وجود الشعب الفلسطيني "لا يعود لي ولا يعود إلى غولدا مئير. إذا كان يرون أنفسهم فلسطينيين، فيمكننا القول إنهم ليسوا كذلك 1000 مرة، لكنهم سيبقون [فلسطينيين] بغض النظر."

وقال يسرائيل غليلي، الذي كان وزيرا بلا حقيبة: "أنا أشعر منذ فترة، ومؤخرا بدرجة اكبر، أن ما نسميه 'المشكلة الفلسطينية' بدأ يزعج، أخلاقيا وسياسيا، أفضل أبناء شعبنا، ومن ضمنهم القادة وكبار الجنرالات وكل من يحمل جيش الدفاع على ظهره." هذا يدل على أن المشكلة ليست شيئا تم توريده إلى هنا، وإنما بالأحرى له أصل وليس مصطنعا."

بعد مسيرة سياسية طويلة شغلت خلالها منصب وزيرة العمل ووزيرة الخارجية، شغلت مئير منصب رئيس الوزراء الرابع لإسرائيل من عام 1969 إلى عام 1974، واستقالت من المنصب بسبب انتقادات الرأي العام لها عقب حرب "يوم الغفران" عام 1973 وتوفيت في عام 1978. ومن المقرر أن يصدر فيلم عن السيرة الذاتية لمئير، بعنوان "غولدا"، في شهر أغسطس. ويركز الفيلم على سلوك مئير خلال حرب "يوم الغفران"، وتؤدي دورها الممثلة هيلين ميرين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : زوجة مروان البرغوثي تطلق حملة دولية لإطلاق سراحه

وسط الاستياء من قيادة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والصراع الذي يلوح في الأفق على خلافته، يُنظر إلى القيادي الذي يقبع في السجن الإسرائيلي لإدانته بهجمات دامية على أنه مرشح ليحل محل عباس

بقلم جيانلوكا باكياني

أعلنت فدوى البرغوثي، زوجة الأسير الفلسطيني مروان البرغوثي، في لقاء مع وزير الخارجية الأردني في عمان الأسبوع الماضي، إطلاق حملة دولية للإفراج عن زوجها. ومن المقرر أن يتم إطلاق الحملة، التي تحمل اسم "الحرية لمروان البرغوثي، مانديلا

فلسطين" في أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا من قبل "مجموعات تضامن" في الأشهر القليلة المقبلة، وستحاول الضغط على المجتمع الدولي من أجل إطلاق قيادي "فتح" المدان، الذي اعتقلته إسرائيل في عام 2002 وهو يقضي حاليا خمس عقوبات بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بالتخطيط لثلاث هجمات خلال الانتفاضة الثانية أسفرت عن مقتل خمسة إسرائيليين. وفي اللقاء، أعاد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي التأكيد على دعم الأردن للقضية الفلسطينية وأعرب عن تقديره لـ"نضال وتضحيات" زوجها.

كانت رحلة فدوى البرغوثي إلى عمّان هي المحطة الأخيرة في جولة وصلت خلالها إلى القاهرة قبل أسبوعين للقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، وسبق أن تضمنت لقاءات مع وزير الخارجية المصري سامح شكري في مارس، ومع نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف.

وقال أنصار البرغوثي داخل حركة فتح لصحيفة "هآرتس" إن الفرصة الوحيدة لإطلاق سراحه من السجن هي ممارسة ضغوط دولية على إسرائيل، حيث أن صفقة لتبادل الأسرى لا تلوح في الأفق، ومن هنا جاءت جولة فدوى البرغوثي للضغط على المجتمع الدولي للانخراط في الحملة.

كثيرا ما يُعتبر مروان البرغوثي (64 عاما) أحد أبرز المرشحين لخلافة محمود عباس الثمانيني في قيادة السلطة الفلسطينة. وهو يحظى بشعبية لا سيما في صفوف الجيل الشاب، الذي يرى فيه زعيما غير ملوث بفساد السلطة الفلسطينية وبالتعاون مع إسرائيل. وكان الهدف من سلسلة اللقاءات الأخيرة التي عقدتها زوجته تعزيز الدعم الدولي لترشيحه المحتمل في المستقبل.

وفقا لاستطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية مؤخرا، سيفوز البرغوثي بفارق كبير عن المرشحين من حركته "فتح" وعن رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إسماعيل هنية، مما يجعله خيارا جذابا لقطاع كبير من الناخبين الفلسطينيين.

لم يعرف الفلسطينيون أي زعيم آخر غير محمود عباس منذ توليه السلطة في عام 2004 بعد وفاة ياسر عرفات، على الرغم من انتهاء فترة ولايته رسميا في عام 2009. وألغى رئيس السلطة الفلسطينية الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2021 ملقيا باللوم على إسرائيل بزعم رفضها السماح لفلسطينيي القدس الشرقية بالتصويت. إلا أن مراقبون يرون أن عباس يتجنب إجراء انتخابات منذ سنوات خوفا من الهزيمة. وظلت مسألة من سيحل محل الرئيس المسن محل نقاش لسنوات في الدوائر المحلية والإقليمية والدولية. وهناك اتفاق بالإجماع على أن القرار بشأن خليفته سيكون داخليا داخل حركة فتح.

لدى إسرائيل والولايات المتحدة مصلحة واضحة في نتيجة هذا الخيار، وقد أعربا عن تفضيل واضح لحسين الشيخ (61 عاما)، وهو شخصية أكثر اعتدالا من البرغوثي. ارتقى الشيخ بسرعة في سلم المناصب بمنظمة التحرير الفلسطينية ليتم تعيينه في عام 2022 في منصب أمير سر اللجنة التنفيذية للمنظمة. لكن العديد من الفلسطينيين ينظرون إلى الشيخ على أنه عميل للاحتلال الإسرائيلي، نظرا لعلاقاته الوثيقة مع المسؤولين الإسرائيليين.

مرشح بارز آخر هو محمود العالول (73 عاما)، نائب رئيس حركة فتح. ويُعتبر العالول جزءا من الحرس القديم للقيادة الفلسطينية، ومن المتوقع أن ينتهج نفس السياسات والاستراتيجيات التي اتبعها عباس، والتي ترى أن على الفلسطينيين الالتزام

بـ"المقاومة الشعبية" وليس بـ"النضال المسلح"، بحسب بشارة بحبح، نائب رئيس المجلس الأمريكي-الفلسطيني ومقره في واشنطن.

من المرشحين من الدرجة الثانية للقيادة اللواء جبريل الرجوب (69 عاما) أمين عام اللجنة المركزية لحركة فتح؛ رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطيني ماجد فرج (61 عاما)؛ رئيس الوزراء الحالي محمد اشتية (65 عاما)؛ ومحمد دحلان (61 عاما)، قيادي ووزير أمن سابق في فتح الذي كان نفي إلى الإمارات العربية المتحدة بعد خلاف مع عباس. لكل مرشح شبكته الخاصة من المؤيدين في الأراضي الفلسطينية.

في اجتماعين أجريا مؤخرا في تركيا ومصر، اتفقت السلطة الفلسطينية وحماس على إطلاق عملية مصالحة من شأنها أن تؤدي إلى النهاية إلى تشكيل حكومة وحدة. لم تُتبع البيانات الحاسمة بخريطة طريق عملية، وبحسب بعض المعلقين الفلسطينيين، من المستبعد أن تأتي بأي نتائج ملموسة.

يتفق المراقبون على أنه إذا لم يتم اتخاذ قرار بشأن خليفة داخل فتح وبين الفصائل الفلسطينية قبل رحيل عباس، فمن المرجح أن تقع الضفة الغربية في حالة من الفوضى، حيث ستقاتل الميليشيات المسلحة المتنافسة بعضها البعض على السيادة.

* * *

هرتسوغ على الحدود الشمالية يوجه رسالة مصورة لـ"حزب الله" والشعب اللبناني

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

حذر الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ "حزب الله" اللبناني من "ارتكاب الأخطاء"، مؤكدا أن جيش بلاده "قوي ومستعد لأي سيناريو." وخلال جولة على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية، يوم أمس الأربعاء، قال الرئيس الإسرائيلي: "اليوم أقوم بجولة في حدود لبنان. في جميع أنحاء شمال إسرائيل، مواطنونا في أفضل حالاتهم، يعملون ويبنون ويرسخون جذورهم في الأرض، يطورون ويتقدمون ويتعاملون مع كل المشاكل التي تواجهها البلاد." وأضاف: "في المقابل، أنظر عبر الحدود وأرى لبنان ينهار، وأعتقد أننا جميعا نمد أيدينا إلى لبنان، ونقول للمواطنين اللبنانيين إنكم لا تستحقون ذلك، ولا تستحقون أن تدمركم إيران وحزب الله وتفككم، نحن نمد أيدينا من أجل السلام." وتابع: "لتكن الأمور واضحة، أقول لأعدائنا على الجانب الآخر من الحدود، وخاصة لحزب الله ألا يرتكب أخطاء، الجيش الإسرائيلي قوي للغاية، ونحن مستعدون وجاهزون لأي سيناريو، علاوة على ذلك، سنحرص على الحفاظ على سيادتنا وسلامة مواطنينا."

* * *

هآرتس: إسرائيل بنظرتها لخيمة "حزب الله": اعتبارات سياسية

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

تبادل اللكمات اللفظية بين إسرائيل و"حزب الله"، والتحذيرات والتهديدات والتوتر، كلها تذكر بالحوار الذي جرى بين إسرائيل وهذا التنظيم في تموز من العام الماضي. حينئذ، فإن إطلاق مسيرات الثلاث (التي تم اعتراضها) باتجاه حقل الغاز كاريش الواقع أمام شواطئ إسرائيل ولبنان، كان هو الخلفية لذلك. في تلك الأيام، هدد "حزب الله" بأنه لا يمكن لإسرائيل تشغيل حقل كاريش إذا لم تستجب لمطالب لبنان. اليوم هذه هي الخيمة الكبيرة و"الوقاحة" التي يبديها جنود "حزب الله" وهم يحاولون اقتحام الجدران، والوقوف على خط الحدود، وأيضاً خرق قرار الأمم المتحدة 1701، الذي اتخذ مع انتهاء حرب لبنان الثانية.

الخرق الأخير وقع السبت عندما تسلقت مجموعة من شبان يحملون علم "حزب الله"، الجدران التي تغلق الطريق ما بين قرية العباسية ونهر الوزان، والذي يمر من تحت قرية الغجر –مقطع الطريق الذي أغلقته قوة مراقبي الأمم المتحدة "اليونيفيل"، في سنة 2006 ومنذ ذلك الحين، حظر على سكان لبنان المرور فيها.

في تقرير لشبكة "المنار" التابعة لـ"حزب الله"، ورد أن "اقتحام الجدار تم رداً على احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر". "الاحتلال" الذي يتطرق له البيان، هو بناء الجدار حول القرية العلوية الغجر، التي ضُمت لإسرائيل، خلافاً لمسار الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان سنة 2000. الخط الأزرق قسم القرية إلى قسم شمالي خاضع للسيطرة اللبنانية، وقسم جنوبي خاضع لسيطرة إسرائيل، ومن هنا فإن الجدار الفاصل مبني في القسم الواقع تحت سيطرة لبنان.

في الغجر يصرون على أن الجدار لم تبنه إسرائيل، بل بناه المجلس المحلي لمنع دخول حيوانات برية سبق وأضرت بممتلكات السكان، وفي إحدى المرات احتجزت طفلاً أنقذ في اللحظة الأخيرة. في لبنان، هذه الرواية غير مقنعة، والادعاء السائد أن إسرائيل تحاول بهذا أن تضم المزيد من الأراضي اللبنانية التي لا تعود لها ووضع حقائق على الأرض، وأن المجلس المحلي في الغجر لم يكن ليقيم جداراً كهذا بدون مصادقة وتشجيع إسرائيل. بيد أن الجدار بني في أيلول الماضي؛ أي قبل شهر من توقيع اتفاقية الغاز ما بين إسرائيل ولبنان، التي حظيت بمصادقة غير رسمية ولكنها ضرورية من "حزب الله"، والتي رحب بها في نهاية المطاف، وعرضتها كنصر سياسي تاريخي.

لماذا اختار ""حزب الله"" الانتظار أكثر من عشرة أشهر ما بين "ضم" الغجر لإسرائيل ووضع الخيمتين وفتح الطريق؟

التفسير الإسرائيلي المقبول هو أن رئيس التنظيم حسن نصر الله، "شخص" ضعفاً إسرائيلياً عُبر عنه بالاحتجاج الكبير ضد الانقلاب النظامي، وباستقالة طيارين وجنود من الخدمة التطوعية في الاحتياط، وفي الانقسام السياسي داخل الساحة الإسرائيلية، وتصريحات بشأن التآكل في كفاءة الجيش الإسرائيلي. هذا التحليل يقود التنظيم للتفكير، لأنه يستطيع خرق الاتفاقات بل وشن حرب ضد إسرائيل. من هنا جاء الرد التهديدي لإسرائيل. بيد أنه تحليل لا يترك تفسيراً مقنعاً لمسألة لماذا يحتاج "حزب الله" إلى استفزاز ما يجر إسرائيل إلى حرب، وهل هو معني أصلاً بمواجهة عنيفة جديدة؟

ومثلما في مواجهات عديدة سابقة، فإن نشاطات التنظيم غير منفصلة تماماً عن الساحة السياسية داخل لبنان والتي يدير فيها "حزب الله" منذ شهور عديدة معركة متواصلة وعنيدة للحفاظ على مكانته كصاحب البيت من خلال استخدام رافعة الردع العسكري التي يمتلكها. وحتى قبل ترك الرئيس اللبناني ميشال عون لمنصبه في تشرين الأول الماضي، فإن عمل نصر الله جاهداً على تعيين بديل للرئيس يشكل بالنسبة له نوعاً من الركيزة السياسية، والذي يدعم "المقاومة"؛ أي لن يمس بمكانة

"حزب الله" العسكرية أو يحلم بتجريده من سلاحه، ويتبنى سياسة التنظيم وسياسة إيران بالنسبة لسوريا، ويهتم بمصالح "حزب الله" من ناحية مالية. محاولة الوصول إلى مرشح متفق عليه لن تنجح، ولبنان الآن يدار بدون رئيس منذ عشرة أشهر وبدون حل متفق عليه.

حكومة لبنان الحالية، برئاسة نجيب ميقاتي، انتقالية وقد تهيئ الدولة لانتخابات، في حين أن البرلمان الذي هو الجهة التي تنتخب الرئيس، انعقد 14 مرة للتوصل إلى أغلبية متفق عليها، دون نجاح. نصر الله مصر على أن مرشحه سليمان فرنجية هو الذي سيكون الرئيس، في حين أن خصمه جبران باسيل، صهر الرئيس السابق عون، يطرح مرشحه، وفعلياً هو معني بنفسه بهذا المنصب. التطور الأخير هو أن باسيل أشار إلى أنه مستعد لتأييد فرنجية بشرط أن يسن البرلمان قانوناً يعطي صلاحيات أكثر للمحافظات ويشكل صندوقاً وطنياً توضع فيه المداخيل المستقبلية من الغاز والنفط، وكذلك مكاسب من ممتلكات الدولة.

إذا تحققت هذه التسوية، فمعنى ذلك أن الحكومة ستجد صعوبة في التحكم بكل مدخولها، وستضطر إلى تقاسمها مع المحافظات، وأن أصحاب السيطرة السياسية في بيروت سيجدون صعوبة بالغة في وضع مدخولات الدولة في جيوبهم. وبهذا يستطيع لبنان الخروج من أزمتها الرهيبة التي تحل بها. هذا الاقتراح، الذي يشكك العديد من اللبنانيين بإمكانية تطبيقه، ربما يضر بركائز السيطرة لدى "حزب الله" على توزيع موازنات الدولة. هذا التنظيم سيحصل على رئيس كما يشتهي، ولكن الثمن الاقتصادي سيكون باهظاً. لم يتخذ التنظيم بعدُ رداً على هذا الاقتراح، ولكنه قرر في الوقت نفسه استخدام التهديد الإسرائيلي مثلما فعل عشية التوقيع على اتفاق الغاز. أي أنه يريد أن "يوضح" لخصومه السياسيين بأن أي اتفاق أو تفاهمات سياسية لا يقبلها، قد تفتح أبواب جهنم على لبنان بواسطة شريكه الإسرائيلي.

كما هو معتاد، يغلف "حزب الله" تبريراته السياسية بالقضية الوطنية، والتي يسميها خط الحدود بين إسرائيل ولبنان. تم ترسيمه هذا الخط "الخط الأزرق" وتحديده على يد تمثيل مشترك من إسرائيل والأمم المتحدة بعد انسحاب إسرائيل، وأبقى حسب ادعاء لبنان، 13 نقطة محل خلاف، من بينها مزارع شبعا وقرية الغجر (فعلياً يدور الحديث فقط عن 6 نقاط، أما النقاط الباقية فثمة اتفاق غير رسمي بشأنها). هنالك اتفاق بين حكومة لبنان و"حزب الله" في هذه القضية على الحاجة لرسم خط الحدود النهائي بين الدولتين، وبهذا الوصول إلى نهاية هذه القضية. إسرائيل التي تبنت المسار الحدودي للأمم المتحدة، ترفض إعادة مناقشة ترسيم الحدود، وتقول في المقابل إن لبنان إذا كان معنياً بهذا، فعليه منع أي استفزاز من جانب "حزب الله" والذي سيحاول فرض خط حدودي جديد.

إعادة النقاش حول الخط الحدودي في هذه اللحظة هو موضوع نظري، ليس بسبب معارضة إسرائيل فقط، بل نظراً لأن أجزاء من المناطق الحدودية المختلف عليها، ومن بينها مزارع شبعا وقرية الغجر التي ضمت لإسرائيل، تعتبرها الأمم المتحدة مناطق سورية وليست لبنانية. لقد تم تبديد آلاف ساعات النقاشات لإثبات الملكية على هذه المناطق، وذلك من خلال الاطلاع على الخرائط التاريخية وسماع شهادات لم تجد نفعاً في الوصول إلى إثبات قاطع. أعلنت سوريا أن مناطق شبعا والغجر تعود للبنان، ولكنها رفضت إرسال وثيقة مكتوبة تؤكد ذلك. وتقول إسرائيل إنه إزاء الموقف السوري، فأي مفاوضات بشأن الانسحاب من مزارع شبعا، يجب أن يتم فقط مع سوريا. أما بخصوص الغجر، ونظراً لأن القرية ضُمت رسمياً فالانسحاب منها بحاجة إلى استفتاء عام في إسرائيل.

ما لم يوجد حل لترسيم الحدود يمكن لـ "حزب الله" أن يواصل ويعرض نشاطاته في المناطق المختلف عليها كجهد وطني شرعي لكي يعيد إلى لبنان ممتلكاته، وهو جهد لا يمكن لأي حكومة لبنانية أن تعارضه رغم التهديد بمواجهة عسكرية. ولكن، في المقابل، تدير حكومة لبنان مفاوضات دبلوماسية مكثفة تشارك فيها الولايات المتحدة وفرنسا من أجل تحييد تهديد الحرب. المعركة على الخيمة، مثلما يسعى دبلوماسيون أمريكيون الحوار السياسي مع لبنان، مرتبطة أيضاً بالنتائج السياسية التي سيتم التوصل إليها أو لن يتم التوصل إليها، في لبنان. إذا تم التوصل إلى حل لقضية تعيين الرئيس، الذي سيبدأ بعملية الإصلاحات الاقتصادية التي ستحرر أموال المساعدة التي يحتاجها لبنان، فيمكن تقدير انتهاء قضية الخيمة. بيد أن الحل السياسي غير مرتبط فقط بحكومة لبنان أو بدول الغرب التي ستكون مستعدة لمساعدته، لإيران ما تقوله في هذا الموضوع. فبعد الاتفاق الذي وقع بينها وبين السعودية، فمن شأن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أيضاً أن يكون عراباً، إذا قرر تأييد الحل السياسي الذي سيتم التوصل إليه، وبالأساس ضخ الأموال لإعادة إعمار لبنان. الافتراض هو أن إيران غير معنية بفتح جبهة مواجهة عنيفة في لبنان، بالتحديد في الوقت الذي تقوم فيه بترميم علاقاتها السياسية مع دول عربية، وسوريا تعود إلى حضن العالم العربي، هذا ما يجب على نصر الله أن يأخذه في الحسبان.

* * *

هآرتس: في جلستها الأولى.. الكنيست أثارت نقاشاً حول ضم الضفة وإضعاف السلطة الفلسطينية

بقلم نوعا شبيغل

على الرغم من أن سن قوانين الانقلاب النظامي آخذ في التقدم ويحظى باهتمام جماهيري كبير، فإن الكنيست الـ 25 قامت بخطوات أخرى في دورتها الأولى، وهي خطوات حظيت باهتمام قليل من قبل الجمهور. من بين هذه الخطوات يمكننا أن نعدد تطبيق الحلم المسيحاني لجزء من أحزاب الائتلاف، عن طريق تشريع يدفع قدماً بضم فعلي للضفة الغربية ومحاولات لإضعاف السلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، اقترحت الكنيست ودفعت قدماً بقوانين استهدفت تضييق خطوات الفلسطينيين، وكذلك تهديد مواطني إسرائيل العرب.

جاءت القوانين التي استهدفت تحقيق هذه الأهداف، تباعاً. القانون الرئيسي الذي أساسه الضم، مرر في الدورة الشتوية: في آذار، صودق على تعديل قانون الانفصال، الذي نص على أنه بالإمكان المكوث في المناطق التي تم إخلاؤها عام 2005 في شمال الضفة. القانون في الواقع لم يحول البؤرة الاستيطانية "حومش" إلى مستوطنة شرعية، ولكن الدولة قدمت ردها في الشهر الماضي على الالتماس الذي قدم للمحكمة العليا، الذي تنوي بموجبه شرعنة البؤرة الاستيطانية. هذا القانون بدأ فعلياً في شق الطريق لإعادة إقامة المستوطنات التي تم إخلاؤها.

في الدورة الصيفية، ركزت الكنيست على قوانين قد تضعف السلطة الفلسطينية اقتصادياً. الأحد، اليوم الأخير من الدورة، مرر قانون بالقراءة الأولى سيمكن متضرري الإرهاب من تقديم دعوى إضرار ضد السلطة بسبب إعطائها مكافأة مقابل تنفيذ أعمال إرهابية. لقد وقع على مشروع القانون عضو الكنيست إسحق بندروس من "يهدوت هتوراة" وكذلك 30 عضو كنيست آخرين، وجزء منهم من المعارضة. ومشروع القانون هذا يمكن من تقديم دعوى ضد من "يعطون راتباً مقابل تنفيذ أعمال إرهابية، ومن بينهم السلطة الفلسطينية" دون تحديد سقف لمبلغ الدعوى.

رئيس القسم المدني في وحدة تنسيق نشاطات الحكومة في "المناطق" [الضفة الغربية] العقيد العاد غورن، حذر من الإشكالية الموجودة في مشروع القانون هذا. في نقاش لجنة الخارجية والأمن، الذي صودق فيه على القانون بالقراءة الأولى، قال غورن إنه يصعب تساوقه مع قرار رئيس الحكومة نتنياهو، الذي صودق عليه في الكابنت السياسي – الأمني، والذي بموجبه ستعمل إسرائيل على منع انهيار السلطة الفلسطينية. "توجد تداعيات بعيدة المدى ويجب التفكير بكيفية تعويض ضحايا الإرهاب، وفي الوقت نفسه تطبيق قرار الكابينت"، وأشار غورن إلى أن ممثلي المستشار القانوني انضموا أيضاً لهيئة الأمن القومي ولـ "الشاباك."

المبادر لتقديم مشروع القانون هو ساندر غيربر، رجل أعمال يهودي أمريكي يميني، وأحد المتبرعين للحزب الجمهوري. في 2017، لعب غيربر دوراً مهماً في مصادقة الكونغرس الأمريكي على قانون " تيلور بوريس" – الذي سمي على اسم مواطن أمريكي قتل في عملية طعن في يافا – والذي جوهره خصم من المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية. ينضم لمشروع القانون هذا مشروع مشابه لعضو الكنيست اوهاد تال "الصهيونية الدينية"، وعضو كنيست آخر، وهو "تعويض عقابي لمتضرري الجريمة"، الذي مر بالقراءة التمهيدية قبل حوالي أسبوعين ونصف. حسب مشروع القرار، يجب تحديد حد أدنى للتعويضات للعائلات المتضررة من الإرهاب، التي ستجبى من "مخصصات وتسهيلات مختلفة تدفعها السلطة الفلسطينية، وقد تصل إلى ملايين الشواقل طوال فترة اعتقال المخرب في إسرائيل."

وعضوة الكنيست شيرن هيسكل من "المعسكر الرسمي"، وعضوة الكنيست شارون نير من "إسرائيل بيتنا"، وهما من المعارضة، تروجان لمشروع قانون بموجبه يمكّن المتضررين من الأعمال العدائية الحصول في بعض الحالات على مخصصات مضاعفة من التأمين الوطني، وأيضاً من السلطة الفلسطينية. هذا خلافاً لما هو عليه الوضع اليوم، والذي يجب عليهم فيه أن يعيدوا للتأمين الوطني كامل التعويضات التي حصلوا عليها من أجل الحصول على تعويضات أضرار من السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يحول الدعوى ضد السلطة إلى أمر غير مجد. في الجلسة الأخيرة للجنة العمل والرفاه التي أعدت مشروع القانون للقراءة الأولى بعد أن اجتاز القراءة التمهيدية، أوضحت الدكتورة تمار كلهورا من وزارة العدل أن "مشروع القرار يقول إنه ابتداء من الموعد الذي سيحدد، فإن متضرري الأعمال العدائية وأبناء عائلات القتلى الذين تم الاعتراف بهم من قبل التأمين الوطني وحصلوا على حكم بالإضرار، سيتم منحهم تعويضات – يمكنهم الحصول على نوعين من التعويضات ولكن ليس بنسبة 100 في المئة."

وحسب أقوالها: "عندما يكون حجم التعويضات عن الأضرار التي حكم بها أعلى من المبالغ التي تدفعها الدولة، ستخصم المحكمة مبلغ المخصصات من مبلغ تعويضات الأضرار. من سيكون ملزماً بدفع الضرر، أي السلطة الفلسطينية، سيدفع الفرق، وستحتفظ الدولة بحق الاستعادة – أن تأتي للمتسبب بالضرر وتطلب منه إعادة المكافآت التي دفعتها". أي أن من تضرر يحصل على 100 في المئة من الضرر، والمتسبب بالضرر يدفع 100 في المئة من الضرر، والدولة تستعيد ما دفعته."

في كل ما يتعلق بالضم الزاحف، يتم الدفع قدماً بمشاريع قرارات تعطي موطئ قدم أوسع للمؤسسات الإسرائيلية في حدود الضفة. على سبيل المثال، مشروع قرار لعضو الكنيست أفيحاي بورون من الليكود وآخرين والذي مر بالقراءة التمهيدية، ينص على أن مركز جباية الغرامات والرسوم (التنفيذ) يمكنه جباية أموال التعويضات التي حكم بها في محاكم عسكرية. مشروع قرار آخر، الذي لم يتم الدفع به قدمًا حتى الآن ولكنه نوقش عدة مرات في اللجنة الوزارية للتشريع، يريد تطبيق

القانون الإسرائيلي على مواقع وطنية في الضفة. حسب هذا المشروع الذي قدمه عضو الكنيست داني دنون من الليكود، فإن وزير الداخلية سيخول بالإعلان عن الحدائق والمحميات الطبيعية ومواقع التخليد في الضفة الغربية وفي قطاع غزة كمواقع وطنية، مثلما هو سار داخل حدود الخط الأخضر، وسيشكل المس بها جريمة حكمها 3 سنوات سجناً. اليوم، صلاحية فعل ذلك معطاة لوزير الدفاع. المصادقة على مشروع القرار هذا ستقود إلى ضم مناطق أخرى وسيمكن من معاقبة فلسطينيين.

في موازاة ذلك، يدفع الائتلاف قدماً بعدد من مشاريع القوانين التي استهدفت المس باستقلالية جهاز التعليم العربي في شرق القدس. في بداية تموز، مر مشروع قانون مشترك بالقراءة التمهيدية بين "قوة يهودية" و"الصهيونية الدينية" والليكود، والذي استهدف سحب موازنة من مؤسسات تعليم تدرس المنهاج الفلسطيني الذي يتضمن تحريضاً على الإرهاب، على الرغم من أن كتب التعليم تخضع لإشراف ومراقبة من بلدية القدس. إذا صادقت عليه الكنيست نهائياً، فسيقطع القانون الطريق أمام تمويل معظم مؤسسات التعليم في شرق القدس. شخصية رفيعة قالت في أيار الماضي لـ "هآرتس"، إن القانون يخرب جهود وزارة التعليم والبلدية لتشجيع إدخال المنهاج الإسرائيلي في جهاز التعليم في شرقي القدس، وبناء على ذلك سيفاقم المشكلة الذي يتباهى بحلها.

في نهاية أيار، صادقت الكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروعي قانون سيزيدان الرقابة على المدارس والمعلمين في المجتمع العربي. هدف المشروعين هو تعميق تدخل "الشاباك" في فحص الخلفية الأمنية للمعلمين العرب، وكذلك تسهيل إقالة معلمين سيتقرر بأنهم كانوا متورطين بـ "التماهي مع تنظيم إرهابي". مشروع قانون عضو الكنيست عميت هليفي (من الليكود) وأعضاء كنيست آخرين من حزبه، يريد اشتراط إعطاء "رخصة عمل" للمدارس بفحص سيحدد ما إذا كانت تناسب الخطوط الأساسية للمنهاج الإسرائيلي"، وكذلك تشديد المعايير لإعطاء رخصة التعليم. مشروع القانون الآخر لعضو الكنيست تسفيكا فوغل من "قوة يهودية"، يريد تشكيل لجنة تخول بإقالة رجال تعليم متورطين في دعم الإرهاب أو منتمين لتنظيم إرهابي. وحسب مشروع القانون، فستضم اللجنة على الأقل خمسة أعضاء مخولين بالتعيين، من بينهم رجل تعليم، وممثل عن الشرطة، وممثل عن "الشاباك"، وأحد العاملين في وزارة التعليم، وممثل عن السلطة المحلية.

إلى جانب مشاريع القوانين هذه، هنالك مشاريع أخرى تضم مواطنين عرباً أو فلسطينيين. الأحد، صودق بالقراءة الثالثة على قانون ينص على تشديد عقوبة مرتكب جريمة جنسية على خلفية قومية. على الرغم من أن القانون تضمن في النهاية أيضاً تشديد عقوبة مرتكب جريمة جنسية بدافع عنصري أو معاد تجاه جمهور معين، فما زال من غير ممكن طمس الخلفية التي وقفت خلفه: التمييز ما بين متضررات أكثر ومتضررات أقل حسب هوية مرتكب الجريمة. ليس هذا افتراضاً أو تقديراً. عندما مر مشروع القانون بالقراءة الأولى، قالت عضوة الكنيست ليمور سونهار ميلخ من "قوة يهودية" والتي كانت من المبادرين لهذا القانون: "لا يعقل أن كرامة النساء من بنات إسرائيل ستدنس من قبل أبناء بيليعال الذين سيخرجون بدون شيء أو بعقوبات سخيفة. من غير الممكن أن امرأة تم انتهاك جسدها وروحها على خلفية قومية، لن تحظى باهتمام واعتراف بخطورة الحدث الذي مر بها كما يستحق."

ثمة قوانين أخرى صودق عليها بالقراءة التمهيدية تتعلق برفع أعلام، وموجهة تجاه الجمهور العربي. على سبيل المثال، منع التماهي مع تنظيم إرهابي، الذي قدمه عضو الكنيست ايلي رفيفو من الليكود، والذي ينص على أن رفع علم إرهابي سيشكل جريمة جنائية حسب قانون مكافحة الإرهاب، إلى جانب التماهي مع أعمال إرهابية أو أقوال مديح لمخرب. إلى جانب ذلك،

مشروع تعديل لقانون الطالب قدمته عضوة الكنيست سونهار ميلخ، وهو مشروع يهدف للتمكين من إغلاق غرف طلاب والتي ترفع أعلام فلسطين في إطارها. أما مشروع قانون فهو يستهدف فرض غرامات بسبب رفع إعلام تنظيمات إرهابية.

في موازاة ذلك، أجرت لجنة الأمن القومي نقاشاً حول مطالبة جزء من أعضاء الائتلاف بإخراج لجنة المتابعة العربية خارج القانون. النقاش الآن على المستوى التصريحي، ولكن عندما يضاف إلى المزاج العام، يبدو أنه استهدف ليكون أداة أخرى للتهديد على مواطني إسرائيل العرب. رئيس اللجنة فوغل، قال إن الجلسة "مهمه لمجرد انعقادها". حسب أقواله، يجب التحقيق مع قادة لجنة المتابعة. "على أقل بكثير مما يقولونه، حققت معي الشرطة ست ساعات وربع ساعة في قسم لاهف 443"، قال في تطرقه للتحقيق معه لأنه "يريد رؤية حوارة محترقة". في نهاية النقاش، قال فوغل إن "أفعال أعضاء اللجنة تضر بدولة إسرائيل وبوجودها كدولة يهودية وديمقراطية"

* * *

إسرائيل اليوم: بايدن يأمر إدارته بملاحقة روسيا عبر "لاهاي".. ما الذي يقلق إسرائيل؟

بقلم المحامي غادي عزرا

أفادت وسائل الإعلام الدولية الأسبوع الماضي بأن الرئيس الأمريكي جو بايدن، أمر الإدارة الأمريكية بأن تشرك محكمة الجنايات الدولية في لاهاي بالبينات المتعلقة بجرائم حرب روسية في أوكرانيا. من يعرف الموقف الأمريكي يدرك أنه حدث غير اعتيادي. والحقيقة؟ هذا يقلقنا.

يقاطع الأمريكيون المحكمة منذ سنين بدعوى أنها لا تملك الصلاحيات لتحاكم مواطني دول ليست أعضاء في ميثاق روما (الذي أقام المحكمة عملياً). ولما لم يكن الأمريكيون أعضاء في الميثاق، وفق فهمهم، فلا يمكن للمحكمة أن تحقق وتحاكم جنوداً أمريكيين.

يُعد الحدث الحالي شاذاً، لأن الروس هم الآخرون ليسوا أعضاء في الميثاق. عملياً، وبشكل استثنائي، تحصل المحكمة هنا على شرعية أمريكية في ظل خروج ظاهر عن سياستها هي نفسها. وحتى لو كان هذا تجاوزاً موضعياً فقط، فله أثر محتمل على دولة أخرى ليست موقعة على ميثاق روما: إسرائيل.

علاقات معقدة

الموقف الإسرائيلي من "لاهاي" معقد. قد تُجاز ورشة عمل تعليمية كاملة في القانون الدولي دون فهم الموقف لنهايته. ولكن بالإجمال – إسرائيل هي الأخرى لا تعترف بصلاحيات القضاء لدى المحكمة على مواطنيها. أما في لاهاي، من ناحيتهم، فلا يسارعون إلى تبني الموقف الإسرائيلي. وإن حالات تعطيها الشرعية لتجاهله، مثلما في الحالة الراهنة، ربما تتحدانا.

في عالم تتجاهل فيه محكمة الجنايات في لاهاي الموقف الإسرائيلي وتقرر التحقيق، ما زال لنا آلية دفاع ناجعة. وينطوي على هذه بند مهم في ميثاق روما يقول إن المحكمة لا تعالج الحالة التي أمامها إلا إذا كانت الدولة لا تريد، أو لا تستطيع، التحقيق أو رفع الدعوى بذاتها.

لمنظومة القضاء الإسرائيلية سمعة ممتازة في العالم. الجيش الإسرائيلي يحترم أحكام القتال، وعند الحاجة يعرف كيف يحقق مع نفسه. من الصعب القول إننا لا نريد أو لا نستطيع أن نعالج أوضاعاً يثور فيها اشتباه بخرق أحكام القتال. هذه

الحقيقة توفر درعاً قانونية حرجة لجنود الجيش الإسرائيلي في العالم.

لذا، أين المشكلة؟ هنا بالضبط تدخل إلى الصورة اقتراحات تطرح في السنوات الأخيرة لمنح حصانة لجنود الجيش من التحقيق أو من التقديم للمحاكمة. دون قصد، ومن شأن هذه الاقتراحات أن تنزع آلية الدفاع هذه.

رسالة مغلوطة

إن الهدف الذي يقبع خلفها جيد ويستهدف التعبير عن تقدير للجنود، لكن تجدها في اختبار النتيجة تحقق الأثر المعاكس وتبث للعالم أن لجنودنا شيكاً مفتوحاً، وأن منظومتنا لا يمكنها أن تحقق معهم أو تحاكمهم في حالات متطرفة تستوجب ذلك. رسالة كهذه تضاف إلى النقد المتحقق اليوم في الأسرة الدولية على تشريع المعقولية واستقلالية جهاز القضاء الإسرائيلي. كما أن مبادرات كهذه، تطلق رسالة مغلوطة تقول إنه لا توجد سلطة قانون، ويوجد التزام متدن جداً بأوامر المستوى القيادي.

إن الحاجة إلى إسناد الجنود مهمة ومفهومة، لكن الطريق لدعمهم لا يكون من خلال إعفائهم من المسؤولية مما يتركهم مكشوفين قضائياً في خارج البلاد. إن الشرعية المتزايدة لـ "لاهاي" للتحقيق مع مواطني دول ليست أعضاء في ميثاق روما، بالتوازي مع مشاريع قوانين من الداخل لمنح حصانة للجنود، تنتج خليطاً ربما نشأ عن نوايا طيبة، لكنه يؤدي إلى جحيم من المشاكل القضائية.

* * *

هآرتس.. إسرائيل للسعودية: يفضل التوقيع على اتفاق قبل الانتخابات الأمريكية

بقلم أمير تيفون

في الشهور الأخيرة أرسلت إسرائيل إلى السعودية رسائل عبر عدة قنوات، وبموجبها يفضل ترسيخ العلاقات بين الدولتين قبل التعديلات المحتملة في البيت الأبيض بعد حوالي سنة ونصف. تخشى إسرائيل بأنه إذا لم يحظ بايدن بولاية ثانية، قد لن ينجح بديله الجمهوري- ربما ترامب – في تجنيد دعم واسع في الكونغرس، المطلوب لمصادقة سهلة من قبل الولايات المتحدة على الثمن الذي سيعطى للسعودية.

المطالب التي عرضها السعوديون على الأمريكيين كشرط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل بعيدة المدى، وتتضمن تسليحاً متطوراً، وحلفاً دفاعياً ودعماً أمريكياً لبرنامج نووي. تقدر إسرائيل بأنها مطالب ستواجه مقاومة كبيرة من الكونغرس، وأن احتمالية التوصل إلى دعم واسع من الحزبين ستكون أعلى ما دام بايدن في البيت الأبيض. "ثمة احتمالية لتجنيد ما يكفي من الجمهوريين الذين سيدعون الاتفاق أثناء ولاية بايدن بسبب دعمهم لإسرائيل"، قال لـ "هارتس" مصدر مطلع على الاتصالات، "وسيكون من الأصعب إقناع ديموقراطيين بدعم اتفاق كهذا إذا كان الثلاثة أشخاص المتماهين معه هم ترامب، ومحمد بن سلمان، وبنيامين نتنياهو."

الاستجابة لمطالب السعودية الاستثنائية تقتضي أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ، سيحتاج جزء منها إلى أغلبية مشابهة أيضاً في مجلس النواب. اليوم، الكونغرس منقسم بين الحزبين، حيث أغلبية ضئيلة للجمهوريين في مجلس النواب، وأغلبية بصوت واحد في مجلس الشيوخ للديمقراطيين. تقدر إسرائيل أن دعماً كبيراً للوبي المؤيد لإسرائيل في واشنطن سيساعد في

تجنيد ما يكفي من أصوات جمهورية للحصول على الأغلبية المطلوبة، رغم انعدام رغبة الجمهوريين في منح الرئيس بايدن إنجازاً كبيراً في السياسة الخارجية قبل الانتخابات الرئاسية. السناتور الجمهوري ليندزي غراهام، أعلن في نيسان بأنه سيؤيد اتفاقاً أمريكياً- سعودياً- إسرائيلياً إذا بلور بايدن اتفاقاً كهذا.

في المقابل، تتوقع إسرائيل صعوبة أكثر في تأمين دعم ديموقراطي لاتفاق مشابه، إذا دخل رئيس جمهوري إلى البيت الأبيض بداية 2025. خاصة إزاء حقيقة أن المرشح الأوفر حظاً في الحزب الجمهوري هو الرئيس السابق ترامب في هذه المرحلة. لم يكن مطلوباً مصادقة الكونغرس لاتفاقات إبراهيم، فالصفقة الجانبية للاتفاقات، على بيع طائرات إف 35 للإمارات واجهت نقداً في الكونغرس، ولكن محاولة الديمقراطيين تمرير قرار ضدها انتهت بالفشل. رغم ذلك، لم تخرج الصفقة إلى حيز التنفيذ حتى اليوم، بعد 3 سنوات من توقيعها.

حكومة إسرائيل مهتمة باتفاق مع السعودية، من أجل تغيير جدول الأعمال الداخلي وتقليص الضرر السياسي الذي وقع نتيجة الانقلاب النظامي. ولكن هناك من يخشون من قرار بن سلمان أنه غير معني بمنح بايدن إنجازاً سياسياً.

الاتصالات مع السعودية هي في مرحلة متقدمة، ولم يتم في إطارها صياغة أي وثائق حتى الآن. ومع ذلك، الرسالة التي أرسلتها إسرائيل للسعودية تدل على الدور الرئيسي الذي من المتوقع أن يلعبه الكونغرس الأمريكي في استكمال العملية. السيناتور الديمقراطي كريس فان هولن، عضو لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ، قال لـ "نيويورك تايمز" في الأسبوع الماضي، إنه وفقاً لتقديره، وإزاء حجم المطالب السعودية، قد يجد بايدن صعوبة في الحصول على الدعم المطلوب لتوقيع الاتفاق. وأضاف بأنه سيكون هنالك "نواة قوية من المعارضة الديمقراطية" لأي اقتراح لا يتضمن خطوات فعلية تحافظ على حل الدولتين لإسرائيل والفلسطينيين.

أمس، نشر أن رئيس الموساد دادي برنياع، زار واشنطن سراً قبل حوالي أسبوعين، وطرح الموقف الإسرائيلي بخصوص المطالب السعودية، وخاصة في كل ما يتعلق بالبرنامج النووي. مصادر سياسية إسرائيلية قالت للصحيفة قبل شهرين إن المطالب بشأن التسليح وبشأن البرنامج النووي قد تكون إشكالية من ناحية إسرائيل.

* * *

يديعوت احرونوت: إما الوحدة وإما الحرب!

بقلم آري شافيت

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

يصدر معهد بحوث الأمن القومي في كيان العدو، إنذارا عاجلا يحذر فيه من أن الأزمة الداخلية في الكيان تعرض "أمن إسرائيل" للخطر. شعبة الاستخبارات تقرر بأن "الردع الإسرائيلي" تآكل وأن احتمالات الحرب أعلى مما كانت عليه منذ صيف 2006.

رؤساء أركان سابقون يحذرون من أن الوضع الاستراتيجي لـ"إسرائيل" أخطر مما كان منذ خريف 1973. لماذا؟ لأن تعاظم قوة المحور الراديكالي في السنوات الأخيرة والتفكك الداخلي لـ"إسرائيل" في الأشهر الأخيرة يخلقان لدى "أعدائنا" إحساسا بأن

بوابات السماء فتحت وأن الفرصة قد حانت. علينا أن نفهم: في نظر علي خامنئي وحسن نصرالله يتبين الآن أن "إسرائيل" هي بالفعل "قوة بيت عنكبوت عظمى"، رغم أنها عملاق تكنولوجي، ليس فيها وحدة صف، ولا صمود وولا عزيمة، ولان الانشقاق الداخلي يشلها – فهي غير قادرة على الدفاع عن نفسها.

خامنئي ونصرالله مخطئان، فهما لا يقدران القوة الكامنة في "إسرائيل". لكن مجرد حقيقة أننا نسمح لمن يجلس في طهران ومن يجلس في الخندق في بيروت لأن يخطئا في الأوهام – ترفع الاحتمالات لأن يقوما بعمل يؤدي إلى التدهور، رؤساء الأركان، شعبة الاستخبارات ومعهد بحوث الامن القومي يقولون ما يقولونه كون الوضع متفجر جدا، فإن خطأ في التفكير من شأنه أن يؤدي إلى حرب "يوم غفران" ثانية (حرب عام 1967).

في أيلول 1973 حذر لوبا الياف من أن "إسرائيل" تشبه سفينة فاخرة تبحر نحو سور من الصخور في الوقت الذي يغرق فيه قباطنتها في الخمر، لم ينصت له أحد، في آب 2023 الوضع خطير اكثر جنونا بكثير. الكل يعرف ما من شأنه أن يحصل في كل لحظة – ومع ذلك القباطنة يتقاتلون الواحد مع الاخر على الدفة ويضربون الواحد الاخر حتى تنزف دماؤهم.

"بنيامين نتنياهو" يخطئ مرة أولى مع الانقلاب القضائي ويخطئ مرة أخرى مع "سبب المعقولية" ويتجاهل حقيقة أنه يقودنا بعيون مفتوحة إلى كارثة. إيهود باراك يرفض كل حل وسط ويطلب الحسم ويشجع تفكيك "الجيش الإسرائيلي" ويحدث ثقبا في أسفل السفينة، وفي هذه الأثناء – فإن سور الصخور يقترب، وبيديها تجلب إسرائيل على نفسها معركة متعددة الجبهات سيتم فيها احتلال كيبوتسات في الشمال، وستشل محطات توليد الكهرباء، في الوسط، و"تل أبيب" ستشتعل.

واضح تماما ما هو المطلوب الآن: حكومة طوارئ، حكومة وحدة صهيونية تؤدي إلى إجماع واسع في الموضوع القضائي، مصالحة وطنية وتعاظم قوة تمنع الحرب، كما اتحدنا أمام تهديدات وجودية سابقة علينا أن نتحد أمام التهديد الوجودي الحالي، إن دوامية الكراهية والتحريض وحرب القبائل لا تسمح لنا بأن نقوم بالعمل الصحيح.

قبل 50 سنة عاد "بنيامين نتنياهو" من "بوستون" و"إيهود باراك" عاد من كاليفورنيا كي يحصلا على حق تعريض حياتهما للخطر من أجل البيت القومي، اليوم كلاهما يقاتلان الواحد الآخر حتى الموت وهكذا يضعضعان أساسات البيت القومي. رقصة الشياطين التي يسحبانا جميعنا إلى داخلها تعرض للخطر حياة آلاف الإسرائيليين الذين قد يقتلون في حرب نتنياهو – باراك، تسيب لم يسبق له مثيل يدفع خريجي "سييرت متكال" لشل سلاح الجو، لتفكيك جيش الاحتياط ولدعوة أعدائنا لمهاجمتنا. و عندما ستقام لجنة "عميت – سولبرغ" للتحقيق في القصور الكبير للعام 2023، ستجدهما مذنبين. التاريخ لن يغفر لمن قاد السفينة "الإسرائيلية" مباشرة إلى سور الصخور.

* * *

معاريف: جولة لرئيس أركان جيش العدو على الحدود الشمالية

على خلفية التوترات الأمنية مع حزب الله، قام رئيس أركان جيش العدو "هرتسي هاليفي" بجولة على الحدود الشمالية، الأربعاء، برفقة قائد المنطقة الشمالية اللواء "أوري غوردين" وقائد فرقة "الجليل" العميد "شاي كلافار."

وفي إطار الزيارة قام "هاليفي" بجولة قرب الجدار العائق الذي يحمي إقامته هذه الأيام على طول الحدود، وعرض القادة على رئيس الأركان مفهوم الدفاع في المنطقة وتعزيز الأمن لمستوطني الشمال، بالإضافة إلى ذلك أجرى تقييماً للوضع استعرض خلاله القادة الأحداث الأخيرة وعرضوا مجموعة من الوسائل التي استخدمتها الفرقة لتعطيل وإحباط انتهاكات السيادة في المنطقة الحدودية. وتأتي الزيارة بعد فترة وجيزة من مشاهدة عدد من مقاتلي حزب الله بالقرب من السياج قرب الأراضي المحتلة، فيما اعتبر استفزازًا آخر من قبل المنظمة، إلى جانب إلحاق أضرار بكاميرات جيش العدو على الحدود وإقامة الخيام على الأراضي المحتلة، إحداها لم يتم إخلائها بعد.

* * *

ما هي أهداف "حكومة نتنياهو" بدورة الكنيست القادمة؟

تعهد سكرتير مجلس وزراء العدو "يوسي فوكس" بتمرير قانون يتم بموجبه إعفاء طلاب التوراة من التجنيد، مع بداية دورة الكنيست المقبلة، كما تعهد بتحصين هذا القانون أمام المحكمة العليا. وجاء هذا التعهد خلال مقابلة أجراها "فوكس" مع صحيفة "العائلة" الحريدية المتطرفة. وبحسب القناة 12 قال "فوكس" :"**إن أهداف الإصلاحات القضائية سيتم تعزيزها في الدورة الشتوية المقبلة للكنيست حتى بدون موافقة المعارضة، ولكن مع إجماع شعبي واسع.**" وأضاف: "أن الحكومة لديها استطلاعات رأي تظهر تأييد 78% لتغيير تشكيل لجنة الاختيار القضائية لتكون متساوية." وغضبت المعارضة في كيان العدو من تصريحات "فوكس"، وقال رئيس أركان جيش العدو السابق "غادي أيزنكوت": "آمل أن توجد قوى صهيونية وطنية في الليكود تساعد في كبح رغبة نتنياهو في تفكيك الجيش الإسرائيلي كجيش الشعب، من الواضح أن تشريعاً من هذا النوع هو قنبلة موقوتة تهدد بتفكيك الجيش والمجتمع الإسرائيلي ككل." وقال رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، "أفيغدور ليبرمان" :"**أدعو ممثلي الليكود في الحكومة والكنيست إلى العودة إلى رشدهم قبل أن يذهبوا لتدمير كل ما بنيناه هنا منذ قيام الكيان.**" وقدم حزب "يهودوت هتوراة" الأسبوع الماضي مشروع "قانون أساس: دراسة التوراة"، حيث تم إرفاقه ضمن الاتفاقيات الائتلافية بين "نتنياهو" والأحزاب الحريدية كحل قانوني، يهدف إلى منع المحكمة العليا من إلغاء مشروع قانون الإعفاء.

انتهى القانون الذي يعفي طلاب المدارس الدينية من التجنيد في نهاية يونيو الماضي، والآن لا يوجد مرجع للإعفاء الذي يحصل عليه طلاب المدارس الدينية في كتاب القوانين الأساسية، هذا يعني أنه ظاهرياً يجب على كل طالب مدرسة دينية التجنيد، لكن حكومة العدو أصدرت تعليماتها بعدم تطبيق القانون.

* * *

اجتماع لـ"الكابينت" لمناقشة الأوضاع الأمنية ورفض الخدمة في جيش العدو

سيجتمع كابينت العدو " المجلس الوزاري المصغر السياسي والأمني" يوم الأحد، حيث من المتوقع أن ينقل كبار المسؤولين في جيش العدو رسالة إلى وزراء حكومة "نتنياهو" مفادها أن "تسييس الجيش يشكل خطر حقيقي." وتم تحديد موعد اجتماع الـ"كابينت" مسبقًا، وسيناقش وزراء حكومة "نتنياهو" الأحداث الأمنية والتوترات في مع حزب الله. ومن المتوقع أيضًا، طرح

مسألة الاحتجاج في جيش العدو ضد إجراءات "نتنياهو" لإضعاف القضاء ومسألة كفاءة "الجيش." ويأتي الاجتماع في ظل انتقادات خطيرة ضد كبار المسؤولين العسكريين من قبل وزراء وأعضاء كنيست في ائتلاف "نتنياهو."

* * *

إسرائيل ديفنس : جيش العدو يشتري قذائف مدفعية.. هل معدل الإنتاج يكفي للحرب؟

بقلم عامي روحكس دومبا

أعلنت شركة "ألبيت"، حصولها على عقد بقيمة 60 مليون دولار تقريبًا لتزويد سلاح مدفعية العدو بآلاف قذائف المدفعية من عيار 155 ملم. سيتم تنفيذ العقد على مدى عام واحد.

قذيفة مدفع عيار 155 ملم تكلف عادة ما بين 500 و3000 دولار، حسب نوع الذخيرة والموديل. القذيفة العادية، كما في هذه الحالة، بتسعيرة وزارة جيش ربما تكلف حوالي 1500 دولار، كون أن الطلبية لمدة عام، الحديث هنا يكون عن معدل إنتاج يبلغ حوالي 40.000 قذيفة سنويًا، أي 3300 قذيفة شهريًا. معدل إنتاج الشركة الفعلي سري، ولكن من الأرقام التي يمكن تقدير ذلك. وسيتم إنتاج القذائف في مصانع "ألبت" في "يكننعام" وحيفا و"رمات هشارون"، ومن المتوقع تسليمها خلال عام 2024.

ولنقل؛ كم عدد القذائف التي تطلق في المواجهة مع لبنان؟ هذا هو السؤال الرئيسي. في يوم من القتال في لبنان يطلقون آلاف القذائف، أي إذا كانت الطاقة الإنتاجية لشركة "البت" حوالي 3000 قذيفة شهريًا فهذا رقم "يهدره" الجيش في يوم من القتال في لبنان على الأقل. وإذا أضفنا المزيد من الجبهات، مثل مصر أو سوريا، يمكن أن يصل معدل إطلاق "الجيش الإسرائيلي" إلى أكثر من 10000 قذيفة في اليوم. أي أن يوم قتال واحد يساوي معدل إنتاج شهر إلى ثلاثة أشهر. للمقارنة وفقًا لمصادر مفتوحة، تطلق أوكرانيا من 6000-7000 قذيفة مدفعية يوميًا ضد الجيش الروسي.

كتبت عن مشكلة إنتاج قذائف المدفعية، كمشكلة عالمية، منذ وقت ليس ببعيد، في بداية القتال في أوكرانيا، حافظت الولايات المتحدة على معدل إنتاج يبلغ حوالي 14000 قذيفة شهريًا، حتى يونيو الماضي، بلغ معدل الإنتاج 24000 قذيفة شهريًا، بحلول عام 2025، من المقرر أن يصل العدد حسب التخطيط إلى 40 ألف قذيفة في الشهر وبحلول عام 2028 إلى 85-90 ألف قذيفة في الشهر، في أوروبا حالة إنتاج القذائف قاتمة.

المعنى هو أنه في حالة نشوب حرب، من المحتمل أن تعتمد "إسرائيل" على معدل إنتاج القذائف الأمريكية أو على المخزونات الأمريكية الموجودة في "إسرائيل" أو بالقرب منها، لدى "إسرائيل" مستودعات أمريكية، وبحسب التقديرات، أخذوا منها مؤخرًا قذائف مدفعية لصالح أوكرانيا. وكلما واجه "الجيش الإسرائيلي" المزيد من الجبهات واستمر الحرب كلما ازداد الاستهلاك اليومي لقذائف المدفعية – ويبتعد كثيرا عن معدل الإنتاج المحلي لشركة "البيت."

وفقًا للمنشورات العلنية، يستغرق مضاعفة معدل الإنتاج عامين على الأقل مع استثمار مالي كبير. يضاف إلى ذلك الخطر الكامن في الصواريخ الدقيقة التي ستنقلها إيران إلى حزب الله أو إلى جميع أنواع الميليشيات المسلحة في العراق، يمكن لمثل هذه الصواريخ، إذا تم توجيهها إلى "إسرائيل" تعطيل معدل الإنتاج المحلي لشركة "البيت"، ليس من الصعب تحديد مواقع إنتاج

الشركة. في الختام ، يتم تعديل معدل إنتاج "البيت" وفقًا لأوامر وزارة جيش العدو، وهي الزبون الرئيسي. وبالنظر إلى أن الاستراتيجيين في المنظومة الأمنية يعتقدون أن حربًا متعددة الجبهات أي حرب لن تندلع قريبًا، فإن معدل الإنتاج كافٍ، وإذا لم يكن كذلك فهناك الأمريكيون.

* * *

معاريف: الحريديون والمستوطنون ينتصرون على إسرائيل !

بقلم البروفيسور شيكي ليفي

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

قانون تقليص علة المعقولية هو ظاهراً إنجاز للحريديين والمستوطنين: فالقانون سيسمح بتطوير المستوطنات وإعطاء امتيازات بالغة لطلاب الدين، دون تدخل محكمة العدل العليا. وإذا كان الإنجاز يأتي مع كرزة شماتة بأولئك اليساريين، الأشكناز، والمتميزين (في أن يشعروا هم أيضا أخيرا بألم فك الارتباط!) يكون أفضل. يحتمل ان هكذا يرى هذا معظم ناخبي درعي وسموتريتش. هذه بالتأكيد الصورة التي يحاولان رسمها لهم. غير أن التفكير بخطوة واحدة الى الأمام سيبين أن إجازة قانون المعقولية وقوانين "الإصلاح" هو بخلاف مصالح المستوطنين والحريديين. لماذا؟

الازمة الحادة التي نشبت في إسرائيل منذ انكشفت مخططات الحكومة لـ"الإصلاح" اكدت الحدود بين القبائل المختلفة التي توجد لها قيم ومصالح مختلفة. حتى الازمة، نجحت القبائل كيفما اتفق، في أن تعيش الواحدة مع الأخرى، الى هذا الحد او ذاك بسلام. الأغلبية الليبرالية، العمود الفقري للدولة، والذي يقيم الاقتصاد، الجيش، العلم والطب، ثارت اعصابه حين اعتقد أنه يمول طلاب دين لا يعملون ولا يخدمون في الجيش، لكنه معظم الوقت لم يفكر في هذا. كما أن من لا يفهم حقا المنفعة السياسية والأمنية التي في تعميق الاستيطان، في الأيام العادية لم يكن يعنى بهذه المواضيع. حتى الانتخابات الأخيرة نجح زعماء الحريديين والمستوطنين في تحقيق مصالحهم بحذر، وفي محاولة الا يثير عداء اكثر مما ينبغي. وجاءت نشوة النصر في الانتخابات فأوقعتهم في سكرة قوة قادتهم الى سلوك ساحق وذي نزعة قوة. يخيل أحياناً ان المس بالقبيلة الليبرالية هو من ناحيتهم ليس فقط شراً ضرورياً لأجل تحقيق أهدافهم بل هدف بحد ذاته.

النتيجة التي فاجأت الكثيرين هي الاستيقاظ الدراماتيكي للاغلبية الليبرالية التي كانت حتى اليوم غافية. عشرات آلاف الأشخاص ممن لم يكونوا مشاركين سياسياً يخرجون كل أسبوع في المطر وفي الحر ويهتفون "حتى هنا". ما كان لن يكون بعد اليوم.

ان للحرب التي أعلنتها الحكومة على الأغلبية الليبرالية نتيجتين محتملتين. من ناحية الحريديين والمستوطنين إحدى الإمكانيتين سيئة، والثانية كارثية. النتيجة السيئة هي أن تؤدي اليقظة الليبرالية الى اسقاط الحكومة، وإقامة حكومة ليبرالية تشدد ظروفهم، ليس فقط بالنسبة للظروف الحالية بل أيضا بالنسبة للظروف التي كانت قبل اعلان الحرب. اما النتيجة الكارثية فهي أن تنجح الحكومة الحالية في البقاء وتنتصر في حربها على الليبرالية. "الإصلاح" يمر، وإسرائيل تصبح دكتاتورية

كاملة. من سيوافق على مواصلة الخدمة في مثل هذا الجيش؟ من سيوافق على دفع ضرائب (باللغة المغسولة يسمون هذا "تخطيطاً ضريبياً كاسحاً")؟ من سيستثمر ومن سيقيم مشاريع في دولة أبرتهايد؟ كم من الوقت يمكن أن تنجو دولة إسرائيل في مجالنا القاسي دون جيش، دون اقتصاد، ودون ظهر الولايات المتحدة؟ يخيل أن درعي وسموتريتش نسيا انه بدون دولة لا توجد مستوطنات ولا يوجد تلاميذ دورات أيضاً. هما أعميان عن أن يريا أن ليس كل ما يؤلم الليبراليين بالضرورة يحسن لمصوتيه. الأيام التالية للتاسع من آب تشكل فرصة طيبة، قد تكون الأخيرة لإعادة احتساب المسار.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: تقرير: إغلاق تحقيق في مزاعم تحرش جنسي ضد حسين الشيخ بعد "مبلغ مقابل الصمت"

يكشف مقال يسرد مسيرة حسين الشيخ عن مزاعم فساد جديدة، والتي تجاهلتها الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين تفضلان نهج كبير مساعدي عباس البراغماتي فيما يتعلق بالصراع

ورد أنه تم إغلاق تحقيق في عام 2012 بشأن مزاعم بالتحرش الجنسي ضد مسؤول فلسطيني كبير وخليفة محتمل لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بعد "دفعة مقابل الصمت" بقيمة 100 ألف دولار. جاء هذا الكشف في مقال يسرد مسيرة وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية والأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، نشرته مجلة "فورين بوليسي" يوم الاثنين. وأجرت المجلة الإخبارية الأمريكية مقابلات مع 75 مسؤولا حكوميا وشخصيات أخرى مطلعة على صعود الشيخ إلى أحد أقوى المناصب السياسية في الضفة الغربية، حيث يعد أحد أقرب مستشاري عباس. ويرسم المقال صورة شخصية معقدة داخل نظام يعاني من الفساد، لكن أيضا شخصًا تقدره كل من إسرائيل والولايات المتحدة بسبب نهجه البراغماتي نسبيًا للتعامل مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وكشفت مجلة "فورين بوليسي" أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية كانت تسعى إلى نجاح الشيخ لدرجة أنها تواصلت مع مراسل في صحيفة "هآرتس" كان يخطط لنشر مقال حول مزاعم التحرش الجنسي، وتوسلت إليه لشطب المقال. ورفض المراسل الطلب ونشر مقال يصف كيف تحرش الشيخ لفظيا بمهندسة تكنولوجيا المعلومات في وزارته وشرع في لمسها حتى بعد أن رفضته. ثم صفعته المرأة وصرخت في وجهه وغادرت المكتب. وقدم زوجها فيما بعد شكوى رسمية ضد الشيخ تم سحبها بعد الدفعة. وقال الشيخ لمجلة "فورين بوليسي" إن المقال كان "دعاية سلبية ضدي" ورفض الرد على الادعاءات فيه.

ووصف رئيس المخابرات العسكرية السابق في الجيش الإسرائيلي تامير هايمان الشيخ لمجلة "فورين بوليسي" بأنه شخص "بدأ كجزء من الشعب ولكنه أصبح معزولاً تمامًا. بالنسبة لأجزاء كبيرة من الشعب، فهو يمثل كل أخطاء السلطة الفلسطينية: منعزل عن الواقع، وفاسد، ومرتبط بإسرائيل."

ولد الشيخ في رام الله عام 1960 وأمضى فترة في سجن إسرائيلي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بسبب تورطه المزعوم في خلية استهدفت إسرائيليين. وقال وزير السلطة الفلسطينية لمجلة "فورين بوليسي" إنه لم يكن متورطًا شخصيًا في

أي أعمال عنف، وقال الجيش الإسرائيلي إنه فقد سجلّات محاكمة الشيخ العسكرية. وتعلم العبرية وتعلم عن إسرائيل أثناء وجوده في السجن. وبعد إطلاق سراحه، صعد في صفوف جهاز الأمن التابع للسلطة الفلسطينية ولاحقًا في صفوف السياسة، مستخدمًا مهاراته اللغوية لتولي مناصب تنطوي على التعامل مع إسرائيل.

وفي التسعينيات، دعا الحاكم العسكري الإسرائيلي السابق لمنطقة رام الله الشيخ لإلقاء محاضرة في مدرسة ثانوية في تل أبيب حول أهمية التعاون الإسرائيلي الفلسطيني، حسبما أفادت "فورين بوليسي." وفي السنوات الأخيرة، كان يُنظر إلى الشيخ على أنه شخصية بارزة الأهمية في السياسة الفلسطينية بسبب قربه من عباس البالغ من العمر 88 عامًا.

لكن ناصر القدوة، المسؤول السابق في حركة فتح، أرجع الفضل في صعود الشيخ إلى "القدرة الخاصة على التملّق، والكذب، والمجاملة، والخداع... وإقناع أبو مازن دائماً بأنه هو إله – +ملاحظاتك رائعة، حضرة الرئيس."+[الشيخ] حشرة صغيرة بجانب [عباس]. إذا غيّر أبو مازن موقفه غدًا، سينتهي الشيخ"، قال القدوة لمجلة "فورين بوليسي."

لكن في غضون ذلك، قال مسؤولون أمريكيون للموقع الإخباري أنهم يفضلون العمل مع الشيخ لأنه أكثر واقعية. وقارن أحد المسؤولين في الإدارة الأمريكية بين نهج الشيخ ونهج عباس، الذي ألقى خطابا "طوله 25 دقيقة قبل أن يسمح لـ[الرئيس الأمريكي جو] بايدن أن ينطق بكلمة واحدة" خلال اجتماع في بيت لحم عام 2021. وقال المسؤول إن رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية أيضا يلقي خطابات طويلة للمسؤولين الزائرين، بينما الشيخ مختلف. وقال المسؤول في الإدارة لمجلة "فورين بوليسي": "عندما تدخل الغرفة معه، يمكنك الرؤية إنه يسعى حقًا للحلول". وقال مسؤول أمريكي آخر إن إدارة بايدن اعتمدت على "الهامس لعباس" الشيخ "عندما تكون الأمور متوترة فعلا."

ويوافق المسؤولون الإسرائيليون على ذلك، حيث وصف ضابط إسرائيلي كبير متقاعد الشيخ بـ"رجلنا في رام الله." وقال مسؤولون إسرائيليون لمجلة "فورين بوليسي" إنهم على دراية بمزاعم الفساد ضد السلطة الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق بعملية الحصول على تصاريح لدخول إسرائيل، والتي تصدر من مكتب الشيخ. ومع ذلك، فإنهم لا يرغبون بالتدخل طالما أن السلطة الفلسطينية تواصل قمع الجماعات المسلحة الفلسطينية في الضفة الغربية، كما تفعل منذ عقود.

"الفلسطينيون يقولون لنا: لو لم يكن الوضع مريحًا لإسرائيل، لكنتم وضعتم حداً له... في نهاية المطاف، ذلك لا يبدو جيدا، لكنهم على حق. إذا لا يصدر إرهاب منهم، فمن يهتم"، قال كوبي لافي، مستشار الشؤون الفلسطينية السابق في وحدة الإدارة المدنية بوزارة الدفاع، لمجلة "فورين بوليسي."

ويدرك مسؤولو إدارة بايدن أن الشيخ ليس محبوبًا بشكل خاص بين الفلسطينيين. "إنه شعبيته لدى الشعب الفلسطيني مثل شعبية الشاه في يناير 1979"، قال مسؤول في الإدارة لمجلة "فورين بوليسي"، في إشارة إلى الزعيم الإيراني الذي أسقطته الثورة الإسلامية في ذلك العام. ومع ذلك، سعى مسؤولو الإدارة إلى تحسين مكانته من خلال دعوة الشيخ إلى واشنطن العام الماضي. "من الواضح أنه أراد أن يأتي لتعزيز مصداقيته داخل السلطة الفلسطينية، وكانت رغبتنا أن نسمح له بالمجيء لمنحه بعض المصداقية في الشارع." وقال المسؤول في الإدارة لمجلة "فورين بوليسي" إنه "يحاول إبقاء هذا البرج المنهار قائمًا"، مبررًا اعتماد واشنطن على الشيخ. "إنه يفهم حدودنا وحدود الإسرائيليين."

من جهته، قال الشيخ لمجلة "فورين بوليسي" إن "السلطة غير قادرة على تقديم أفق سياسي للشعب. السلطة غير قادرة على حل مشاكل الشعب المالية والاقتصادية الناتجة عن الاحتلال، ولكن ما هو البديل للسلطة الفلسطينية؟ الفوضى والعنف." وقال الشيخ في تفسير لنهجه التدريجي: "نحتاج إلى تضييق الفجوة الواسعة بيننا، مهما كان الإنجاز صغيراً، فهو مهم."

* * *

تفاصيل تجنيد الاحتلال لضابط في الجيش اللبناني.. تجسس على "حزب الله"

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

كشف تقرير للقناة 12 العبرية، أن الاحتلال الإسرائيلي جنّد ضابطاً في معاقل حزب الله اللبناني، يدعى وليد نقوزي، من صيدا، كان يتنقل بين دولة الاحتلال وبين لبنان عبر بوابة فاطمة الحدودية، منتحلاً شخصية "داني." ووفق المصدر نفسه، فإن ضباط استخبارات الاحتلال يتبعون لوحدة 504 السرية دخلوا إلى الأراضي اللبنانية، وأوقعوا به، وابتزّوه حتى بدأ بالتجسس لصالح الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

هوية أصلية وأخرى منتحلة

وقال الجاسوس اللبناني في حديثه للقناة العبرية، إنه أدار حياة مزدوجة، وكان يأمل بأن يحتفظ بالهويتين الأصلية والمنتحلة، مضيفا أن سيارة مرسيدس مصفّحة كانت تعيده للبنان، وهو مغطى بغطاء كي لا يراه اللبنانيون على الحدود. وأضاف للقناة، بلغة عبرية متقنة، أنه وُلد في صيدا من عائلة مسلمة، قبل 66 سنة، وأن الأجواء قبيل حرب لبنان الأولى سنة 1982، دفعته للتورط بالتجسس، قائلا: "كان لبنان ممزقاً بين عدة طوائف وكتائب مسلحة متصارعة، علاوة على عدة جيوش، الجيش اللبناني، الجيش السوري، وحزب الله، والقوات فلسطينية ."

وبحسب تقرير القناة العبرية 12، فإن الجاسوس اللبناني، وليد، كان يشتغل ضابطا في الجيش اللبناني ضمن جهاز المخابرات، وبالتزامن مع ذلك أنشأ عددا من الشركات الخاصة، واحدة منها تخصّصت بتركيب مراكز اتصالات داخل القرى الشيعية في لبنان . وبحسب التقرير، فقد خرج وليد في مطلع تسعينيات القرن الماضي في جولة ميدانية مع صديق، إلى بلدة جزين في جنوب لبنان، بالقول: "وصلنا جزين، وكان الشاب الذي دعانا غير موجود، واستقبلنا شخص آخر.

وعندما سألته: أين مسعود؟ قال: مسعود مشغول اليوم. وفجأة أدخلنا مرآب، وأوقف مركبته، وعندما نزلت شاهدت ثلاثة ضباط يتحدثون العربية بلهجة لبنانية أفضل مني. وقالوا: أهلا أبو داني. كيف حالك! نحن نحبك، وسمعنا عنك. وعندما سألتُ الشخص المرافق مَن هؤلاء؟ قال: هؤلاء ضباط في الجيش الإسرائيلي." وأضاف: "اصطحبني داخل سيارة مرسيدس، وتبعتْنا سيارة مرسيدس أخرى، وفجأة قرأتُ لافتة تشير للمطلة، فقلت لهم: إنْ عَرفوا في لبنان أنني دخلت إسرائيل سيقومون بذبحي. عرضَ عليَّ الضباط الإسرائيليون خريطة وسألوا: أين يقع بيتك فيها؟ ثم أشاروا لمكاتب حزب الله في الخريطة، وقد كانوا يرغبون باختباري، والتعرّف على عدة مواقع في لبنان." ويزعم التقرير أنه حين وصلوا به إلى قلعة النمرود في الجولان، عرضوا عليه 1000 دولار هدية، وعندما رفض، ألحوا عليها، وحين أمسك بها، قام أحدهم بتصويره. وفي هذه اللحظة، أدرك أنه تورط وأوقعوا به، ثم تحوّل لجاسوس للوحدة الاستخباراتية 504، زاعما أنه نجح بتجنيد شخصين للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي، أحدهما ينتمي لحركة "فتح ."

وتشير القناة العبرية إلى أن المعني بالأمر كان يعيش داخل معاقل حزب الله، وعندما يسود التوتر في الشمال كان وليد يرسل من قبل مشغليه إلى القرى الشيعية في جنوب لبنان، بحجة أنه قادم لتشغيل مراكز الاتصالات، زاعمين أن الجاسوس اللبناني كان يستمد مصداقيته خلال هذه الزيارات للقرى الشيعية لجمع المعلومات الحساسة من كونه ضابطا معروفا في الجيش اللبناني.

وفي السياق نفسه، يدّعي الجاسوس اللبناني أنه كان على اطلاع على ملف الملاح الإسرائيلي رون أراد، الذي أسقطت المقاومة طائرته فوق الأراضي اللبنانية، زاعماً أن "اثنين من مقربيه في لبنان امتلكا معلومات دقيقة عن أراد، ورغبا بالوصول إلى إسرائيل مع هذه المعلومات الثمينة حول موقع إقامته في الأسر، في أي قرية، في أي بيت، في أي غرفة، ولم يرغبا بالوصول إلى إسرائيل مع المعلومات مقابل مال، إنما من أجل استعادة الكرامة لي، وكان شرطهما الوحيد عدم توقيع جوازيْ السفر الخاصين بهما بختم إسرائيلي. ولكن عندما وصلا لمطار اللد الدولي، وقعّوا لهما الجوازين بختم إسرائيل، وعندها استبدّ بهما الغضب، وأقسما ألا يقدّما أي كلمة عن رون أراد."

وتوضح القناة العبرية أن جيش الاحتلال الإسرائيلي في الوقت الذي يشكك بصدقية رواية الجاسوس اللبناني، حول رون أراد، تقول إنه بعدما أنهى "وليد" دورة تدريبية في دولة الاحتلال الإسرائيلي سنة 1996، عاد إلى لبنان عن طريق قبرص، وفيما كان هناك، داخل المطار القبرصي، قيل له لا توجد طائرة، وعندما ألح وقال إن بحوزته تذكرة سفر هاتَفَه مشغّله، وطلب منه العودة فورا. وفعلاً عاد، وهنا فوجئ بأن عليه أن ينسى لبنان، وأن عليه البقاء هناك. وأضاف، أن الاستخبارات اللبنانية، بعد أيام من ذلك، اعتقلت أسرته في لبنان، بعدما كُشِف أمره، وأن الاستخبارات العسكرية كانت تخشى أن يعتقل في لبنان، ويكشف عن معلومات مهمة عن كيفية عمل استخبارات دولة الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدا أن الاحتلال "عصروه كما تعصر الليمونة، وألقوا به في سلة القمامة."

* * *

تصاعد مخاوف الاحتلال من تسريب خططه العسكرية.. أزمة تماسك داخل الجيش

كشف تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، عن تصاعد المخاوف داخل قيادات جيش الاحتلال من تسريب نقاشاته العسكرية، عقب تسريب معلومات بصورة متعمدة، بشأن الأنشطة المخطط لها في مختلف القطاعات الأمنية. ونقلت الصحيفة في تقرير أعده مراسلاها يوآف زيتون وإيتمار آيخنر، عن مصادر في جيش الاحتلال قلقهم خلال مناقشات مغلقة بسبب التسريبات المتعمدة الخطط المستقبلية، بطريقة تعرّض وجودهم للخطر، حيث كشفت بعض التسريبات عن قدرات عملياتية حساسة، معتبرين ذلك نقصا في المسؤولية، وخطرا حقيقيا على الأمن السياسي للاحتلال برمته. وأضاف المراسلان في تقريرهما أن "مسؤولين أمنيين أعربوا عن قلقهم من تفاقم هذه الظاهرة، لاسيما بعد العاصفة التي ظهرت عقب الكشف عن نية نتنياهو عقد نقاش أمني "دراماتيكي" بخصوص التطورات في الشمال، في ظل التوترات على حدود لبنان، ما أحدث تغييرا في الأجندة العامة والإعلامية. وبحسب التقرير، "فإن المناقشة حضرها وزيري الحرب يوآف غالانت، والشؤون الاستراتيجية رون دريمر، وقادة الجيش هارتسي هاليفي، والموساد ديفيد بارنياع، والشاباك رونان بار، ومجلس الأمن القومي

تساحي هنغبي، ومسؤولين كبار آخرين، وقد ناقشت وقائع التصعيد مع حزب الله، من الهجوم في مجدو إلى الإجراءات التي قد تؤدي لتفاقم الوضع الأمني، لكنها انتهت دون اتخاذ قرارات ملموسة."

وأضافت الصحيفة، "أن الجيش أوصى بضرورة التمييز بين الاستفزازات مثل تخريب كاميرات المراقبة، وإقامة الخيام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمسيّرات على طول السياج، وبين الأعمال التي تنطوي على احتمال التصعيد مثل الهجوم على مفترق مجيدو." وأوضحت أن "الاستفزازات الأخيرة للحزب في نظر الجيش لا تشكل تصعيداً أمنيا، لكنه يجب التوضيح أن أحد أخطائه قد يكون خطيراً، ويؤدي لتدهور المنطقة والتصعيد، لكن داخل المؤسسة الأمنية من يعتقد أن الانتظار طويلاً فيما يتعلق بوضع خيام الحزب قد يخلق وضعا جديدا على الأرض يصعب تغييره." وأكدت الصحيفة، "قبلت الحكومة، الرأي الأول، حيث تجنبت إسرائيل في معظم الحالات الرد على نشاطات الحزب في الأشهر الأخيرة، وفضّلت احتواء الرد العسكري أو تأخيره، وإن حصل، سيكون معتدلاً."

وأشار التقرير إلى أن "الجيش لم يسرّب أي تفاصيل عن الخطط المستقبلية في الشمال ضد الحزب، وجميع المناقشات حول هذا الموضوع كانت تحت رقابة شديدة داخل الجيش، حتى أن رئيس الأركان هاليفي أعرب عن استيائه من تسريب المناقشات المغلقة التي أجريت مؤخرا حول الخطط المستقبلية، في الضفة الغربية."

* * *

كذب فادح.. لماذا يتجنب نتنياهو وسائل إعلام الاحتلال ويقابل الأجنبية؟

تناولت لصحيفة يديعوت أحرونوت رفض نتنياهو الظهور على وسائل الإعلام أو إجراء المقابلات الاذاعية والصحفية أو التلفزيونية في وسائل الإعلام المحلية. وبحسب تقرير كتبه إيتمار آيخنر المراسل السياسي للصحيفة، فإن سبعة أشهر مرت على تشكيل الحكومة اليمينية، وتسعة على الانتخابات الأخيرة، ولا يزال نتنياهو يتجنب إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام الإسرائيلية، وفي نفس الوقت يجيب في كثير من الأحيان على أسئلة وسائل الإعلام العالمية. وأضاف "ومنذ تشكيل الحكومة، أجرى 21 مقابلة مع وسائل إعلام خارجية، وأربعة مع محلية، وثلاث جلسات إعلامية للصحفيين في رحلات للخارج، مع أنه بدأ فترة ولايته بالمشاركة في تدوين صوتي لصحفيين ومفكرين يمينيين، عادة في الولايات المتحدة وبريطانيا، ثم واصل إجراء المقابلات مع وسائل الإعلام الدولية، واختار تجاهل وسائل الإعلام الإسرائيلية." وأضاف في تقريره أن "نتنياهو فضّل مؤخرا إجراء مقابلة مع شبكة أمريكية وهيNBC ، زاعما فيها أن إسرائيل ليست في طريقها لحرب أهلية رافضا مخاوف المحتجين ضده، لكنه اعترف بوجود خلاف خطير، وفي هذه الحالة يعرف كل إسرائيلي لماذا يختار نتنياهو تفضيل إجراء مقابلة مع وسائل الإعلام الأجنبية." وعزا التقرير السبب، "إلى تجنب الأسئلة الصعبة، وافتقار المحاورين الأجانب لما يجري في إسرائيل، وعدم اهتمامهم بالمسائل التي تمس حياة الإسرائيليين أنفسهم، مثل تكلفة المعيشة."

وفي ذات السياق قال الكاتب المسرحي "الإسرائيلي" بوعاز غاؤون في مقال لصحيفة يديعوت أحرنوت، "إن مقابلات نتنياهو الأخيرة مع الصحافة الدولية عبارة عن أكاذيب فادحة، حتى ظهر السياسي الأكثر كذبا في تاريخ إسرائيل، وقد سبق أن أطلق عليه شريكه بيتسلئيل سموتريتش لقب الكذاب ابن الكذاب، ووصفه بيني غانتس بذات الكلمة." وأضاف في مقاله "لقد جاءت مقابلته مع CNN لمدة 12 دقيقة، لتكشف مزيدا من كذبه، فقد تضمنت 2196 كلمة، ورغم أن 76٪ منها لنتنياهو

فقد اشتكى خلال المقابلة أنهم "لا يسمحون له بالتحدث"، وهي شكوى كاذبة." وتابع، "من أصل 1670 كلمة، كانت 263 كلمة صحيحة، ومنها أن "إسرائيل لديها جيش قوي"، وأن "القضاة اقترحوا على النيابة حذف شرط الرشوة ضده."

وأردف كاتب المقال، "أن باقي كلمات نتنياهو البالغ عددها 1407 جاءت تشويهات فادحة للواقع، حيث كان حديث نتنياهو بنسبة 84 بالمئة كذبا والصحيح 16بالمئة، ومقابل كل كلمة صدق نطق بها، كانت هناك 5.3 كلمة من الكذب." وتساءل الكاتب، " هل هذا هو سبب إجرائه المقابلات باللغة الإنجليزية، لأن المحاورين غير الإسرائيليين يجدون صعوبة في معرفة الفرق بين كذبه وصحيحه."

* * *

تقرير: الشرطة الباكستانية تستخدم برمجيات تجسس إسرائيلية

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

رغم عدم وجود علاقات بين الدولتين، المباحث الفدرالية ووحدات أخرى في الشرطة الباكستانية تستخدم معدات لاختراق أجهزة الهواتف النقالة طورتها شركة "سيلبرايت" الإسرائيلية، ونسخ جميع المعلومات في الهواتف

تستخدم المباحث الفدرالية الباكستانية معدات لاختراق أجهزة الهاتف النقالة طورتها شركة "سيلبرايت" الإسرائيلية، وفق ما أفادت صحيفة "هآرتس" اليوم، الخميس، استنادا إلى وثائق رسمية باكستانية وتسجيلات نقل دولية . وأضافت الصحيفة أن المباحث الفدرالية ووحدات أخرى في الشرطة الباكستانية تستخدم برمجيات "سيلبرايت"، منذ العام 2012 على الأقل، علما أن باكستان لا تقيم علاقات مع إسرائيل، ويشمل جواز السفر الباكستاني جملة تقول إنه "صالح في جميع الدول باستثناء إسرائيل."

وبرنامج التجسس الإلكتروني الأبرز الذي طورته "سيلبرايت" يحمل اسمUFED ، ويسمح لمستخدمه بتنفيذ تحليل جنائي رقمي بواسطة اختراق هواتف نقالة محمية بكلمة سر، ونسخ كافة المعلومات في الهاتف، وبضمن ذلك صور، وثائق، رسائل نصية، تاريخ المحادثات، جهات اتصال وغيرها. و"سيلبرايت" هي شركة عامة يتم تداول أسهمها في ناسداك.

وتدعي شركة "سيلبرايت"، التي يرأسها إسرائيلي يدعى يوسي كرميل، أن معداتها تباع لأجهزة شرطة وقوات الأمن فقط من أجل محاربة الجرائم الخطيرة والإرهاب. إلا أن برمجيات التجسس التي طورتها موجودة منذ سنوات طويلة لدى أجهزة تقمع ناشطي حقوق الإنسان وأقليات وجاليات المثليين، وفق ما أكدت الصحيفة. وأضافت الصحيفة أن بين زبائن "سيلبرايت" أنظمة قمعية تخضع لعقوبات، وبينها بيلاروسيا والصين وهونغ كونغ وأوغندا وفنزويلا وإندونيسيا والفليبين وروسيا وإثيوبيا ووحدة الاغتيالات RAB في بنغلاديش.

وتشتهر قوات الأمن الباكستانية بانتهاكاتها البالغة لحقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي. ويفرض القانون الباكستاني قيودا مشددة ورقابة على حرية التعبير في الشبكات الاجتماعية ويمنع توجيه انتقادات للحكومة.

وقالت منظمة العفو الدولية (أمنستي) إن "القانون يستخدم من أجل إسكات حرية التعبير في الإنترنت بزعم محاربة الأخبار الكاذبة". وأفادت منظمة Freedom Network بأن 23 صحافيا على الأقل عانوا في العام 2021 من ملاحقات استنادا إلى هذا القانون وبادعاء "التشهير" بقوات الأمن وجهاز القضاء ووكالات المخابرات.

وانتقد المحامي الحقوقي الإسرائيلي، إيتاي ماك، شركة "سيلبرايت" ووزارة الأمن الإسرائيلية التي يفترض أن تراقب أعمال الشركة. وقال ماك إن "باكستان ليست مجرد دولة أخرى غير ديمقراطية تنتهك حقوق الإنسان، وإنما هي دولة يحكمها الجيش ووحدات التجسس التابعة له، الذين يدعمون منظمات إرهابية والجريمة الدولية. وبرمجيات سيلبرايت قد تستخدم ليس في مطاردة نساء وأقليات دينية فقط، وإنما صحافيين وناشطي المعارضة الذين يسعون إلى كشف علاقات الجيش مع تنظيمات إرهابية مثل طالبان والقاعدة."

وتمارس إسرائيل "دبلوماسية السايبر" التي تدفع من خلالها صفقات لتصدير أسلحة رقمية، مثل برنامج "بيغاسوس" لاختراق الهواتف الذكية الذي طورته شركةNSO ، وتم بيعه للسعودية والإمارات والمغرب من أجل إقامة علاقات رسمية مع هذه الأنظمة أو التوصل إلى اتفاقيات سرية. ولفت ماك إلى أنه لا توجد إمكانية لأن تطور إسرائيل علاقات رسمية مع باكستان من خلال "دبلوماسية السايبر" بسبب علاقات إسرائيل المتينة مع الهند. "ويبدو أن هذه حالة أخرى لشركة إسرائيلية تركز على أرباحها وتستفيد من مراقبة ضعيفة من جانب وزارة الأمن."

وأجرت إسرائيل محادثات سرية مع باكستان في السنوات الماضي، والتقى وزير خارجيتها، سيلفان شالوم، في العام 2005، مع نظيره الباكستاني، بمبادرة رئيس باكستان، برويز مشرف. كما أن رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه، أريئيل شارون، صافح مشرف في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث حاول مشرف الاعتراف بإسرائيل في أعقاب انسحابها من قطاع غزة، وهي خطوة لم تخرج إلى حيز التنفيذ بسبب انتقادات باكستانية داخلية. وكشف تقرير بريطاني، في العام 2013، أن إسرائيل باعت باكستان عتادا عسكريا، وبضمنه منظومات قتال إلكتروني ورادارات وعتاد متطور لطائرات مقاتلة.

* * *